جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور البنوك في تعبئة الإدخار بالجزائر (دراسة تطبيقية على وكالات البنوك الوطنية لمدينة المدية)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:

رشيدة شادي

سميحة تمار

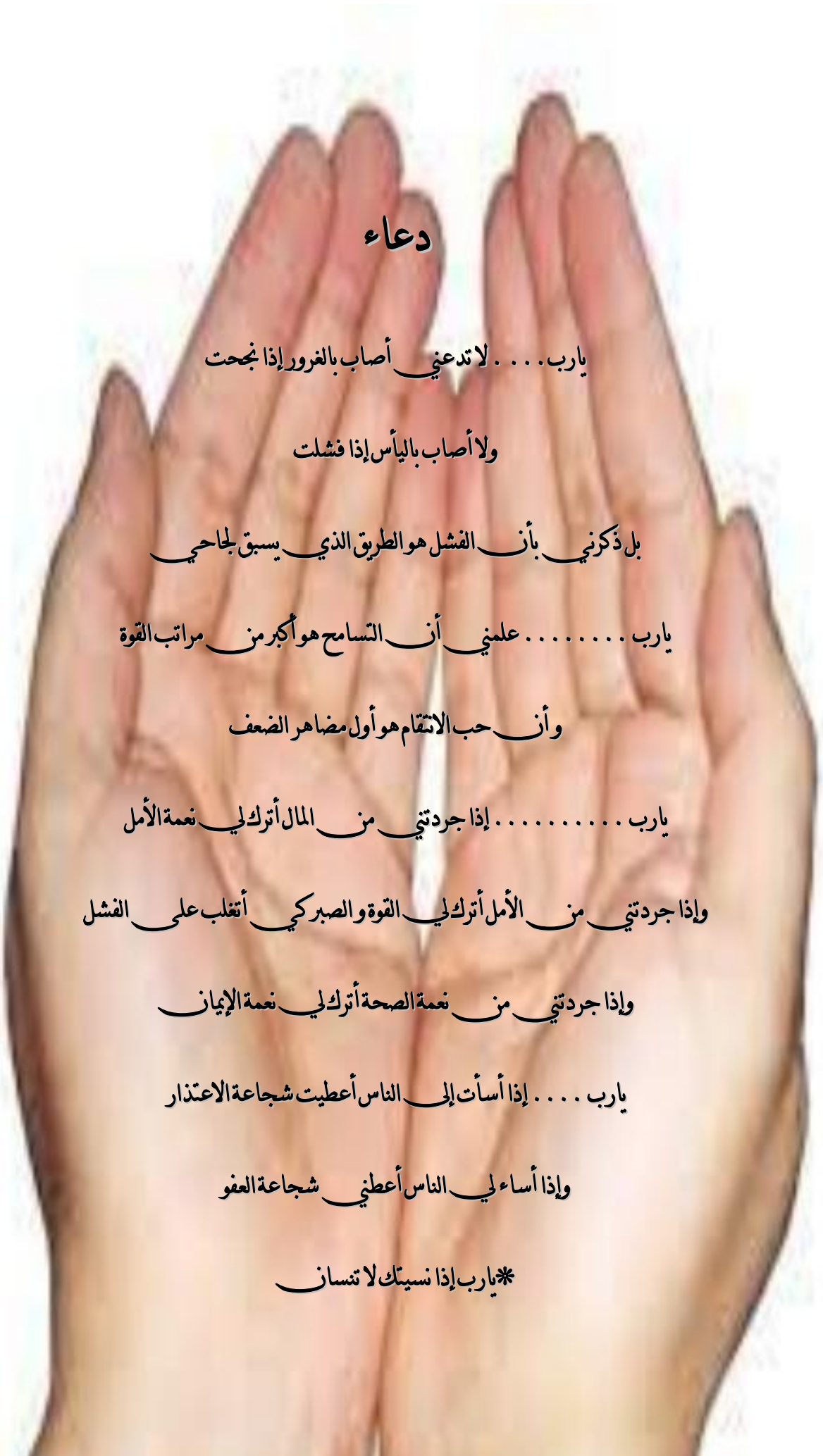
تحت إشراف:

أ.د خليل عبد القادر

أعضاء اللجنة المناقشة

		رئيسا
أ.د خليل عبد القادر	أستـــــــــــاذ	مشرفا
		ممتحنا

السنة الجامعية:2021-2022



دعاء

يارب . . . لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا أصاب باليأس إذا فشلت

بل ذكرني بأن الفشل هو الطريق الذي يسبق النجاح

يارب . . . . . علمني أن التسامح هو أكبر من مراتب القوة

وأن حب الانتقام هو أول مضاهر الضعف

يارب . . . . . إذا جردتني من المال أترك لي نعمة الأمل

وإذا جردتني من الأمل أترك لي القوة والصبر كي أتغلب على الفشل

وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان

يارب . . . . إذا أسأت إلى الناس أعطيت شجاعة الاعتذار

وإذا أساء لي الناس أعطني شجاعة العفو

*يارب إذا نسيتك لا تنسان

التشكرات

بسم الله الرحمان الرحيم

إنّ الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب وأكيد بصدد إنجاز هذا العمل نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ، وأثارنا بالعلم وزينا بالحلم وأكرمنا بالتقوى.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير و الاحترام

للبروفيسور*خليل عبد القادر* حفظه الله، لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحه وتوجيهاته التي لم يبخل علينا بها.

كما نتقدم بالشكر لعائلاتنا على مابذلوه من أجلنا في حياتنا وفي عملنا هذا كما تتقدم بالشكر الجزيل إلى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين بوسيف ونخص بالذكر *أمال ونبيل*

وإلى كل الأساتذة الذين اشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة إلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة إلى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا



الاهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من قال في شأنهما عز وجل بعد بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ﴾

والدي الكريمان اللذان هما مصباح دنيانا ورمز الحنان والعطاء، أطال الله في عمريهما .

إلى أغلى ما أهدتني الحياة

إخوتي وأخواتي

والى كل أفراد العائلة من صغيرها إلى كبيرها دون استثناء

إلى كل أقربائي وصديقاتي وأحبابي

إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه صفحتي.

رشيدة

Designed by pngtree



إهداء

إلى الشمعة التي تنير حياتي، إلى أكثر شخص يحبني و أحبه،

إلى أمي العزيزة أطال الله لي في عمرها؛

إلى الغالي نبع الحنان أبي حفظه الله وأطال لي في عمره؛

إلى روح أخي الطاهرة أحمد رحمه الله

ليكون كل حرف من هذه المذكرة صدقة جارية عليه،

إلى كل الإخوة والأخوات مع أزواجهن،

إلى كل من يعرفني و يفرحه نجاحي.

سميحة

Designed by pngtree

مستخلص:

نظرا لاعتبار البنوك التجارية بأنّ الودائع البنكية هي الشكل الوحيد للأوعية البنكية الإدّخارية ، ومصدرا مهما للسيولة في البنك و مورد أساسي لها فإنّ العملية التمويلية لا تتم إلا في حال وجود مستويات جيّدة من الإيداع المصرفي، ولهذا نجد البنوك التجارية تتنافس على تجميع الودائع الإدّخاريةمعتمدة في ذلك على إستراتيجيتين، الأولى سعرية مفادها المنافسة على تقديم أعلى معدل للفائدة؛ والثانية غير سعرية تعمل على تقديم مختلف الخدمات للعميل

وهذه المنافسة تخلق إختلاف في مستوى نشاط التعبئة من بنك لآخر، فكلما كان البنك ذو كفاءة عالية في استقطاب الودائع كلما ساعده ذالك على تمويل نشاطاته الإئتمانية والإستثمارية، و الهدف من دراستنا هذه هو تقييم كفاءة البنوك الجزائرية في ممارسة نشاط التعبئة، حيث تطلب منّا ذالك الوقوف على واقع الإدّخار بالجزائر، فكانت البنوك التجارية الجزائرية هي مجتمع الدراسة وأما عينة الدراسة فتمثلت في بنك الفلاحة و التنمية الريفية (وكالة عين بوسيف) والبنك الوطني الجزائري(وكالة المدية)، و بإسقاط مؤشرات الكفاءة على نشاط التعبئة بالبنوك الجزائرية خلصنا إلى أنّ هذه الأخيرة لم ترق بعد إلى مستوى الكفاءة وذالك بسبب: ضعف المنافسة بين البنوك الناتج عن هيمنة البنوك العمومية؛ نقص الوعي المصرفي لدى الأفراد والضمانات الكافية لودائعها بالإضافة إلى غياب التسويق المصرفي.

الكلمات المفتاحية:الإدخار؛ الأوعية الإدخارية؛ الودائع المصرفية؛ تعبئة المدخرات؛ كفاءةالتعبئة.

Extract:

Given that commercial banks consider bank deposits to be the only form of savings bank receptacles, and an important source of liquidity in the bank and an essential resource for it, the financing process does not take place unless there are good levels of bank deposit, and for this we find commercial banks competing to collect savings deposits approved in this On two strategies, the first is price, which is the competition to provide the highest rate of interest; The second is non-prince and works to provide various services to the customer.

This competition creates a difference in the level of mobilization activity from one bank to another. The more efficient the bank is in attracting deposits, the more This helps it to finance its credit and investment activities. Standing on the reality of saving in Algeria, the Algerian commercial banks were the study community, and the study sample was represented by the Bank of Agriculture and Rural Development (AinBoussif Agency) and the Algerian National Bank (Medea Agency), and by dropping the efficiency indicators on the mobilization activity in Algerian banks, we concluded that the latter It has not yet reached the level of efficiency, due to: weak competition between banks resulting from the dominance of public banks; The lack of banking awareness among individuals and sufficient guarantees for their dépostes, in addition to the absence of banking marketing.

Keywords: saving; savings vessels; bank deposits; mobilization of savings; packing efficiency.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان.....	I
الإهداء.....	II
المستخلص.....	III
فهرس المحتويات.....	IV
قائمة الأشكال.....	V
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الملاحق.....	VII
قائمة الرموز والمختصرات.....	VIII
مقدمة.....	أ–د
الفصل الأول: **الإطار النظري للإدخار**	
تمهيد	02
المبحث الأول: **ماهية الإدخار ومصادره وأنواعه**	03
المطلب الأول: مفهوم الإدخار	04
المطلب الثاني: أهمية الإدخار وخصائصه	06
المطلب الثالث: مصادر الإدخار وأنواعه	08
المبحث الثاني: **العوامل المساعدة على الإدخار ودوافعه**	15
المطلب الأول : العوامل المساعدة على الإدخار	16
المطلب الثاني: دوافع الإدخار	20
المطلب الثالث: عوائق تعبئة الإدخار	21

المبحث الثالث: **أدوات تعبئة الادخار وقنوات توزيعه**	24
المطلب الأول: أدوات تعبئة الادخار	25
المطلب الثاني:قنوات توزيع المدخرات	27
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: **أهمية البنوك في تعبئة الإدخار**	
تمهيد:	32
المبحث الأول: **ماهية الأوعية البنكية الإدخارية**	33
المطلب الأول: مفهوم الأوعية البنكية الإدخارية	34
المطلب الثاني:أنواع الأوعية البنكية	35
المطلب الثالث:أهمية الودائع المعبّأة في نشاط البنوك	36
المبحث الثاني: **دور البنوك في تعبئة الإدخار**	38
المطلب الأول: مفهوم تعبئة الإدخار في البنوك	39
المطلب الثاني: استراتيجيات تعبئة الإدخار في البنوك	39
المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في جذب وتنمية الودائع البنكية	45
المبحث الثالث: **كفاءة البنوك في استقطاب الودائع الإدخارية**	47
المطلب الأول: مفهوم الكفاءة في نشاط التعبئة لدى البنوك	48
المطلب الثاني:مظاهر كفاءة البنوك في تعبئة الإدخار	48
المطلب الثالث: مؤشرات كفاءة البنوك في تعبئة الإدخار	50
خلاصة الفصل	54

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع الإدخارات بالبنوك الجزائرية (Bna وBadr)	
تمهيد:	56
المبحث الأول: **بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتعبئته للإدخارات**	57
المطلب الأول: لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	58
المطلب الثاني أساليب تعبئة الإدخار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	64
المطلب الثالث تحليل تطور الودائع في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	71
المبحث الثاني: **البنك الوطني الجزائري وتعبئته للإدخارات**	74
المطلب الأول: لمحة عامة حول البنك الوطني الجزائري	75
المطلب الثاني: أساليب تعبئة الإدخار في البنك الوطني الجزائري وكالة عين بوسيف–	79
المطلب الثالث:تحليل تطور تعبئة الإدخار في بنك الوطني الجزائري	82
المبحث الثالث: **دراسة كفاءة تعبئة الإدخارات في البنوك الجزائرية**	84
المطلب الأول: قدرة وفاعلية البنوك الجزائرية في تعبئة المدخرات ودرجة مرونتها	85
المطلب الثاني: قياس كفاءة البنوك الجزائرية في جذب الإدخار	90
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه البنوك الجزائرية في تعبئة الإدخار	92
خلاصة الفصل	96
خاتمة	98
قائمة المراجع	104
ملاحق	107

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لوكالة عين بوسيف، بنك الفلاحة والتنمية الريفية	63
02	الهيكل التنظيمي لوكالة المدية(26) للبنك الوطني الجزائري	78
03	تطور حجم الودائع للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من (2014-2017)	82

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور الودائع في وكالة عين بوسيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	71
02	حجم الودائع في البنك الوطني الجزائري(2014-2017)	82
03	حركة الودائع ومرونتها الدخلية والناتج الإجمالي في الجزائر	86
04	معامل المرونة الدخلية للودائع البنكية في الجزائر	89
05	مؤشر قياس كفاءة البنوك في جذب الودائع	90

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملاحق	رقم الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لوكالة المدية للبنك الوطني الجزائري	108
02	سند صندوق نموذج	109
03	طلب فتح حساب دفتر التوفير	110

قائمة الرموز والمصطلحات

الرمز	المعنى
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BNA	البنك الوطني الجزائري
PIB	الناتج المحلي الإجمالي
DAT	ودائع لأجل

مقدمة

إنّ أيّ اقتصاد يبتغي لنفسه القوة والنمو، نجده دائما يعمل على تفعيل دور أجهزته المصرفية في تعبئة الإدخار، باعتبار هذا الأخير مفتاح عملية النمو الاقتصادي وأساس عملية تكوين رأس المال، حيث اتفق معظم الاقتصاديين على أن الاقتصاديات التي سجلت ارتفاعاً في مستوى الإدخار من الناتج المحلي الإجمالي هي التي حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة؛ ومن أجل هذا تتّجه الدول للاعتماد بشكل أساسي على الموارد الذاتية في عملية التنمية وذلك بتوفير قنوات وآليات لامتصاص المدخرات المحلية. والجزائر كغيرها من الدول يوجد بها قطاع مصرفي يُعد الوعاء الإدخاري الأكثر شيوعا والأكثر أهمية، يضم عددا من المصارف تعمل على تعبئة المدخرات ثُمّ القيام بالتخصيص الكفء لهذه المدخرات المجمعة، مما يُوضح الدور الهام الذي تلعبه البنوك الجزائرية في تعبئة الإدخار ومن ثَم تمويل مختلف أنشطتها خاصة نشاط الإئتمان، وهذه العملية التمويلية لا تتم إلا في حال وجود مستويات جيّدة من الإيداع المصرفي، وهو ما يتطلب من البنوك كفاءة في ممارستها لنشاط التعبئة حتى تكون تعبئة فعالة في تمويل مشاريع التنمية المحلية وهو الهدف المنشود من النشاط. ولهذا فإنّ كفاءة البنوك في عملية التعبئة تحتل أهمية خاصة في النظام الاقتصادي، نظرا لندرة الموارد المالية المتاحة مقارنة بالاحتياجات الكبيرة لها.

❖ إشكالية البحث:

على هذا الأساس تبرز معالم إشكالية هذا الموضوع والتي يمكن بلورتها في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في استقطاب الودائع الإدخارية في الجزائر ؟

❖ الأسئلة الفرعية :

يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار النظري الادخار وتعبئته؟
- كيف تقوم البنوك بتفعيل أوعيتها البنكية في تعبئة الادخارات؟
- كيف نقيّم واقع البنوك الجزائرية في تعبئة الادخارات بالاستناد لعينة الدراسة؟

❖ الفرضيات:

- يُمثّل الادخار متغير نقدي مهم في الاقتصاديات المعاصرة؛
- تسعى البنوك لتفعيل أوعيتها قصد تعبئة أكبر للادخارات؛
- رغم الجهود التي يبذلها بنكا عينة الدراسة في تعبئة الادخارات، تبقى النتائج المحققة متواضعة.

❖ أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- قمنا باختيار هذا الموضوع كونه يتعلق بالبنوك والتي تعتبر مجال تخصصنا، بالإضافة إلى الرغبة في إثراء رصيدنا المعرفي حول هذا المجال؛
- الاندماج ضمن الجهود الوطنية الرامية إلى الاهتمام بالإدخار والتركيز عليه كأساس للتنمية المحلية.

الأسباب الموضوعية:

حرص الباحث على تجسيد مطالب حكومة بلده والرامية إلى الاهتمام والتركيز على موضوع الإدخار، لتعزيز نقاط القوة والمحافظة عليها والوقوف على نقاط الضعف ومعالجتها وذلك من أجل الوصول إلى حلول واقتراحات بَنّاءة تفيدنا في تمويل مشاريع التنمية المحلية ومن ثَمّ النهوض بمستلزمات النمو الاقتصادي.

كلما كان موضوع الباحث يوافق متطلبات الإقتصاد الوطني وحاجته لإسهامات معرفية ذات حلول فعالة، كلما ساعد ذلك على المُضيّ قُدُما ومنح الإقتصاد فرصة التطور.

❖ أهداف الموضوع:

1ـ الوقوف على واقع الإدخار بالبنوك الجزائريةوتقييم المستوى الذي وصل إليه؛

2_ تشخيص واقع الأوعية المصرفية الجزائرية في جذب المدخرات يتم تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في ممارسة هذا النشاط وبالتالي تقديم الحلول المناسبة لتذليل الصعوبات وتخطي العقبات وهو الهدف المنشود من البحث؛

3_ الاجتهاد في تقديد مقترحات للصعوبات التي تعترض البنوك في عملية تعبئة المدخرات.

❖ أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الموضوع من الأدوار التي يُؤديها الادخار والنتائج التي يحققها، فالادخار هو أساس تمويل البنك لنشاطاته الاستثماريةوالاستثمار عماد التنمية. كما أنّ نجاح الأوعية المصرفية في جذب المدخرات هو مطلب يريده كل اقتصاد يطمح إلى القوة والنمو، ولما كانت الدراسات ولازالت تؤكد وجود أموال طليقة في الإقتصاد وتثبت محدودية نشاط الأوعية

المصرفية الجزائرية في تعبئة المدخرات، كان لابدّ من دراسة تعبئة الإدخار بالبنوك الجزائرية وتقييم المستوى الذي وصلت إليه من حيث الكفاءة في التعبئة وهذا من أجل تصحيح المستوى في حال ضعفه وتعزيزه في حال كفاءته.

❖ **الدراسات السابقة**

حاولنا الاطلاع على العديد من الدراسات أثناء تعامله مع المراجع ذات الصّلة بالموضوع، ومن بين هذه الدراسات التي يمكن أن توظف، كدراسات سابقة هي:

1-دراسة بابة خديجة: **دور البنوك في تعبئة الإدخار دراسة مقارنة بين البنوك التقليديةوالإسلامية مع دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، وهي مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر،جامعة قصدي مرباح،ورقلة،2009،2010. **وتهدف** هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع الراهن للبنوك، وتحري كفاءة أدائها في تجميع وتعبئة المدخرات، سعيا للتطوير هذا الواقع من خلال تحديد مشكلاته وبيان العقبات التي تعرقل أداء هذه البنوك؛ وأيضاً القيام بمقارنة بين أساليب تعبئة الإدخار بين البنوك الإسلامية والتقليدية. ومن أهم **النتائج** التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي:

-اعتبار الزبون المصرفي مركز اهتمام البنوك وعنصر هام من ضمن عناصر سياستها المطبقة لجلب المودعين؛

-يُعّد وضع سياسات وأساليب تسويقية فعالة تساهم في جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن،

2-دراسة وفاء حمدوش: **تقييم قدرة البنوك التجارية الجزائرية على جلب الإدخار خلال الفترة1998،2010**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد8، 2015، جامعة حمو لخضر الوادي

الجزائر. حيث **تهدف** هذه الدراسة إلى التعرف على أشكال الأوعية المصرفية المطروحة من قبل الجهاز المصرفي الجزائري، وأيضاً تحليل درجة تطور الودائع المصرفية بأنواعها، وتحديد النوع الأكثر تأثيرا في التركيبة الهيكليةلمجمل الودائع، بالإضافة لتحديد الأسباب والعوامل التي أدّت إلى تطور حجم الودائع المصرفية، بالإضافة لتقييم قدرة البنوك التجارية الجزائرية في جلب الودائع.

ومن **نتائج** هذه الدراسة:

-ضعف درجة المنافسة في الجهاز المصرفي، من خلال هيمنة البنوك العمومية على السوق المصرفي من جهة، وتخصيص كل بنك من هذه البنوك في خدمة قطاع معين من الإقتصاد؛

- ظاهرة فائض السيولة النقدية المتواجدة على مستوى البنوك العمومية، مما لا يجعلها بحاجة إلى أموال المودعين؛

-ضعف مستوى الأوعية المصرفية الموجهة للمودعين،

3-دراسة عبد القادر زيتوني وسهام دربالي: **تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة1999-2009** :مجلة الباحث عدد11-2012، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر.**وهدفت** إلى لتقييم نشاط تعبئة المدخرات العائلية اعتمادا على عدد من المؤشرات التحليلية لتخلص الدراسة إلى أنّ الأوعية المصرفية على ضخامة هيكلها لم تتمكن من تجميع سوى 14% في المتوسط من إجمالي مدخرات القطاع العائلي، وبقاعدة العملاء لم تتجاوز 14% من إجمالي القوى العاملة وحجم إدخار لم يتعدى 1320 دينار لكل عامل.

4-دراسة أحمد سلامي،عبد الحق بن تفات: **استقطاب الودائع المصرفية لدى الجهاز المصرفيالجزائري بين التحديات وفرص النجاح**، المجلة الاقتصادية. حيث **تهدف** هذه الدراسة إلى: الكشف عن أهم نقاط الضعف التي تعاني منها عملية استقطاب الودائع المصرفية وخاصة الإدخارية منها على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، من أجل تقديم الحلول المناسبة.

ومن **نتائج** هذه الدراسة :

- غياب الثقة والأمان في الجهاز المصرفي؛
- ضعف التسويق المصرفي؛
- عدم توفر سياسة ادخارية فعالة.

❖ **منهج البحث:**

طبيعة موضوع البحث تطلبت استخدام المناهج التالية:

1_ المنهج الوصفي: تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الإطار المفاهيمي للإدخار وتوضيح دور البنوك في تعبئة الإدخارات، وهو ما تناولناه في الفصل الأول والثاني.

2_ المنهج التحليلي: تضمن الفصل الثالث من البحث تقييما لواقع الإدخار بالبنوك الجزائرية وهو ما تطلب استخدام المنهج التحليلي لتحليل تطور الودائع وكذا مستوى نشاط التعبئة بالبنوك، فبالتحليل نستطيع التقييم.

❖ **صعوبات البحث:**

1_ قلة وفرة الكتب حول هذا الموضوع، ممّا اضطرنا إلى الاعتماد بنسبة كبيرة على المقالات والمجلات والمواقع الإلكترونية؛

2_ صعوبة الحصول على المعلومات من طرف وكالات البنوك المختارة كعيّنة للدراسة، ومنها وكالة البنك الوطني الجزائري لمدينة المدية حيث تمّ تزويدنا بالمعلومات النظرية بينما امتنعوا عن تقديم حجم الودائع الذي يعتبر أساس التحليل، محتجين بالسرية المهنية؛

3_ صرامة البنوك في التعامل مع الطلبة يُحطّم بعض الأهداف المرجوة من الدراسة، لأن الجانب التطبيقي هو أساس استخلاص النتائج وتقديم الحلول؛

4_ عدم وجود إتفاق واضح وصريح وفعّال بين وزارة البحث العلمي والبنوك الجزائرية من أجل تسهيل عملية البحث العلمي وتفعيل الجانب التطبيقي الذي هو لُب الدراسة.

❖ **هيكلالبحث:**

بعد عرض مقدمة عامة حول الموضوع وطرح الإشكالية الرئيسية تطلبت الإجابة على هذه الأخيرة تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصلالأول: يتضمن عرض مفاهيم عامة حول الإدخار كتعريفه وخصائصه؛ أدوات وقنوات تعبئته. وأما **الفصل الثاني** فيشمل دور البنوك في تعبئة الإدخارات والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث، الأول يخص ماهية الأوعية المصرفية الإدخارية وقد احتوى المفهوم؛ الأنواع والأهمية. ليشمل **المبحث الثاني** استراتيجيات تعبئة الإدخار بالبنوك والعوامل المؤثرة على جذب الودائع.

أما **المبحث الثالث** فقد تناول كفاءة البنوك في عملة التعبئة، من خلال إعطاء مفهوم لكفاءة التعبئة ومظاهرها وكذا مؤشراتها.

ولإسقاط الجانب النظري على الواقع، ندرس واقع الإدخار بالبنوك الجزائرية في **الفصل الثالث**، والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث يضم **الأول** بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتعبئته للإدخار بإعطاء تعريف للبنك عامة ووكالته بعين بوسيف خاصة؛ وكذا عرض أساليب التعبئة بالبنك بالإضافة إلى عرض تطور حجم الودائع بالوكالة.ونفس العناصر السابقة تم تناولها في **المبحث الثاني** لكن مع البنك الوطني الجزائري (وكالة المدية).**أما المبحث الثالث**فقد احتوى دراسة تحليلية لواقع تعبئة الإدخار بالبنوك الجزائرية عامة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) والبنك الوطني الجزائري(BNA) خاصة.

وفي الأخير كان لابد من تقديم حوصلة لمجمل عناصر البحث بعرض النتائج المتوصل إليها مع الإشارة إلى الصعوبات التي تحد من كفاءة البنوك في جذب الودائع وتقديم الحلول والاقتراحات من وجهة نظر الباحث.

الفصل الأول

تمهيد:

مايزال الإدخار ظاهرة اقتصادية يثير العديد من الدراسات والأبحاث، ففي كل عصر ظل الإدخار محور انشغال الباحثين الاقتصاديين،كونه ركن أساسي في بناء الأصول المنتجة والتي من شأنها زيادة تراكم رأس المال وتخفيف مشكلة الدين الدولي.

واحتل موضوع الإدخار حيزا كبيرا في النظرية الاقتصادية كظاهرة تواجدت منذ القدم، إذ يمثل أحد جوانب التدبير المنزلي التي أتى بها الاقتصادي أرسطو. وقد ظهر في البداية مايسمى بالإدخار الوقائي وكان حكرا على فئة قليلة، ثم تطور سلوك الناس اتجاه هذه الظاهرة، وصارت حتى الطبقة الوسطى تمارسه بعد أن بدأت عمليات التنمية في مناطق عديدة من العالم،ولم يعد يقتصر على الإدخار الوقائي فحسب بل توسع وعظم دوره في عملية النمو الاقتصادي، فتعددت مفاهيمه وأنواعه ومصادره وخصائصه ومحدداته وأدوات تعبئته وقنوات توزيعه، وهذا مما سنراه في المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: ماهية الإدخار ومصادره وأنواعه؛

المبحث الثاني: العوامل المساعدة على الإدخار ودوافعه؛

المبحث الثالث: أدوات تعبئة الإدخار وقنوات توزيعه.

المبحث الأول

ماهية الإدخار ومصادره وأنواعه

إنّ الإدخار من أهم الممارسات التي تساهم بشكل كبير في تأمين المستقبل وتحقيق الأهداف،إذا ما تم الحرص على القيام به بشكل صحيح. فعملية الإدخار تبدأ باختيار الأفراد لعملية الاستهلاك أم عملية الإدخار، وهل يتم استهلاك الدخل والتمتع بمزايا عملية الاستهلاك في الوقت الحاضر أم تأجيله لفترات مستقبلية.لهذا لابد من معرفة مفهوم الإدخار ومصدره وأنواعه من خلال هذا المبحث الذي يشتمل على ثلاثة مطالب موضحة كما يلي:

- ✓ **مفهوم الإدخار؛**
- ✓ **أهمية الإدخار وخصائصه؛**
- ✓ **مصادر الإدخار وأنواعه.**

المطلب الأول: مفهوم الإدخار

الإدخار جزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز. وفي هذا الإطار نتناول بالتفصيل في الفرع الأول نشأة الإدخار وفي الفرع الثاني تعريفه.

الفرع الأول: نشأة الإدخار

يعدّ الإدخار ظاهرة اجتماعية قديمة،عرفها الإنسان منذ آلاف السنين، حيث أُعتبر جزءا من التصرف أو السلوك الطبيعي، استخدمها لإنسان البدائي لأجل المحافظة على الجنس والنوع، فهو بذلك نوع من الإدخار الوقائي ضد مخاطر عدم الضمان.

ففي البداية كان الإدخار واجبا وامتيازا لفئة قليلة، ثم ما لبثت الطبقة المتوسطة تمارس الإدخار بعد أن بدأت عمليات التنمية في غرب أوروبا، وعقب قيام الثورة الصناعية حينما بدأت تظهر منظمات وهيئات مختصة بمسألة الإدخار كبنوك الإدخار والتوفير وصناديق المعاشات والتوفير...مما مهّد الطريق لظهور المدخرات الإنتاجية لتأخذ دورها الفعال في قيام وازدهار المؤسسات الإنتاجية الحديثة، بمعنى أن الإدخار بدأ يأخذ دورا هاما وأساسيا في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما في المرحلة المعاصرة، فقد ازداد الاهتمام لمسألة الإدخار بسبب الاهتمام المتزايد بمسائل النمو الاقتصادي،خاصة في البلدان النامية مهما كان مستوى تطورها إذ أن الزيادة الكبيرة في

معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه البلدان في تحقيق تنميتها وإلغاء الفجوة الضخمة التي تفصل اقتصادياتها عن اقتصاديات البلدان المتقدمة[1].

الفرع الثاني: تعريف الإدخار

أولا–لغة: الإدخار أصلها "اذتخار"فقلب كل من الذال والتاء دالا مع الإدغام، فتحولت إلى إدخار وهو الاحتفال بجزء من الدخل للمستقبل والاحتفال بالشيء لوقت الحاجة[2].

ثانيا –اصطلاحا:

التعريف الأول:عُرِف الإدخار بأنه الاحتفاظ لجزء مما يحوزه الإنسان احتياطا للظروف المستقبلية وحتى يوفر لنفسه ما هو بحاجة إليه من الاستقرار والأمن في يومه وغده[3].

التعريف الثاني:عرّفه"شومبيتر" بأنه تجنيب جزء من الدخل بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل[4].

التعريف الثالث: كما عرفه" ماريو مريني" بأنه ناتج نشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجد بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر لإشباع الحاجات[5].وهناك من عرفه بأنه الجزء المتبقي من الدخل الذي لا يستهلك، وبالتالي فإنّه يتكون حقيقة فيما يترتب على توفير رأس المال بعيدا

---

[1] بودربالة فايزة، **إشكالية تحويل الإدخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر(2014/2000)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود بنوك مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015،2016، ص4 .

[2] العبيدي إبراهيم عبد اللطيف، **الإدخار مشروعيته وثمراته، الإمارات العربية المتحدة**، ط1، 2011، ص1

[3] خلادي إيمان نور اليقين، **دور الإدخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3؛ 2011،2012، ص56.

[4] نفس المرجع السابق، ص56.

[5] نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

عن مجالات الاستهلاك تحقيقا لإضافات رأسمالية يتم توظيفها من أجل إنتاج سلعة أو خدمة أو ثروة. استنادا إلى التعاريف السابقة، يمكن تعريف الإدخار على أنه **الإمتناع عن استهلاك جزء من الدخل لغرض الحاجة في المستقبل وقد تكون هذه الحاجة لمواجهة حادث محتمل أو غير محتمل أو المحافظة على طاقات الأمة بغرض إنمائها في المستقبل**[1].

المطلب الثاني: أهمية الإدخار وخصائصه

للإدخار أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع، فتبعا لما ذكرناه في المطلب الأول لمفهوم الادخار، سنتطرق في هذا المطلب الثاني إلى أهميته وخصائصه.

الفرع الأول:أهمية الإدخار

تظهر أهمية الإدخار بالنسبة للفرد والمجتمع من خلال مايلي :

أولا–بالنسبة للفرد: إنّ الإدخار يُمَكِّن الفرد من مواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة والاحتياط للطوارئ، كما يُشكّل مصدرا للدخل في حالات المرض والعجز والشيخوخة.

ثانيا– بالنسبة للمجتمع: تتبلور أهميته في الدور الذي يلعبه في عملية النمو والتنمية الشاملة، كما تبرز أهمية الإدخار من ناحية أخرى في الحد من الضغوطات التضخمية، طالما أن الحد من زيادة الاستهلاك زيادة مفرطة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار النقدي والتخفيف من حدة

[1] فؤاد محفوظي، **الإدخار ودوره في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018،2019، ص4.

الضغط الناشئ عن زيادة الطلب الكلي، وهو عادة ما يصاحب عملية التنمية، فسياسة رفع معدل الادخار من دخل متزايد تؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم[1].

ويفيد أيضا في معالجة ميزان المدفوعات، فالدول في العادة تلجأ إلى مدخراتها من ذهب ومعادن نفيسة وعملات أجنبية لمواجهة التقلبات الدورية في موازينها[2].إضافة إلى هذا يؤدي الادخار دورا هاما وفعالا في تمويل الاستثمارات،فهو وسيلة من وسائل سد الحاجة ومواجهة الأزمات وتقع مسؤوليته على الأسرة والدولة .

الفرع الثاني:خصائص الإدخار

هناك عدة خصائص تميز الإدخار، يمكن ذكر أهمها في مايلي هي[3] :

أولا – خصائص ودائع تحت الطلب: تتمثل خصائص الحسابات الجارية فيما يلي:

يفتح الحساب في البنوك بناءا على طلب ورغبة العميل الذي يفوض للبنك بالتصرف بالأرصدة المودة بهذا الحساب مع إلزام البنك دائما بالدفع عند الطلب .

ثانيا– خصائص ودائع التوفير: تتمثل خصائص حساب التوفير فيما يلي:

–تهدف إلى تنمية السلوك الإدخاري لدى المتعاملين، مما يخدم مصلحتهم خاصةً ومصلحة المجتمع عامةً؛

[1] باية خديجة، **دور البنوك في تعبئة الإدخار دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية**، مذكرة ماستر ، تخصص نقود بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، دامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2009،2010، ص12.

[2] مهرة علي، **الإدخار ودوره في التنمية**، دار المنشورات الثقافية، دمشق، 1998، ص10

[3] باية خديجة ،مرجع سابق، ص23

– يمكن توظيف هذه الودائع في تمويل استثمارات تنموية طويلة المدى،وذلك في حالة التوفيق في ترسيخ فكرة السلوك الادخاري بأذهان الأفراد؛

–تؤدي الودائع التوفير وظيفة مهمة في توفير السيولة النقدية اللازم للبنك، لان حركات السحب من الصيد تتسم بالبطئ، إلا في حالات معينة.

ثالثا– خصائص ودائع لأجل: إنّ الودائع لأجل لا تعطي لأصحابها الحق في السحب منها بمقتضى شيكات ، فإذا كان المودع في حالة إلى جزء من تلك الودائع لسداد التزاماته فعليه أن يحصل عليه إما في صورة نقدية أو يقوم بتحويل جزء من الوديعة إلى حسابه الجاري، ومن ثم يستطيع أن يحرر شيكات للصرف منه، وتسهم في تحقيق بعض الأهداف الوطنية والأهداف الاستثمارية التي يسعى البنك لتحقيقها، وتتميز كل هذه الحسابات بخاصية مشتركة وهي أنها تمثل ادخارا اختياريا.

المطلب الثالث: مصادر الإدخار وأنواعه

يمكن تقديم مصادر الإدخار وأنواعه في فرعين كما يلي:

أولا–مصادر الإدخار:

يُقصد بمصادر الإدخار تلك القطاعات القادرة على توليد الإدخار من خلال قيامها بنشاطها الاقتصادي وتتمثل في:

1– المصادر الداخلية: تشتمل على[1]:

[1] ملال محمد طارق، **أثر جباية الإدخار على استثمارات الدول النامية حالة الجزائر في الفترة (2003–2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013،2014، ص49.

أ-**الإدخار العائلي:**هو عبارة عن الفرق بين جملة الدخول المتاحة لدى الأفراد أي جملة ما يحصلون عليه من دخول جارية من المصادر المختلفة مخصوما منها الضرائب المباشرة من ناحية ،وبين الإنفاق الاستهلاكي الخاص خلال نفس الفترة من ناحية أخرى. وتتمثل **مصادره** في:

- ✓ **المدخرات التعاقدية** : كأقساط التأمين والمعاشات، وحصيلة الصناديق المختلفة،ويعتبر التأمين أحد أهم مصادر الإدخارات الأساسية في الدول المتقدمة،وكذلك الدول المتخلفة والتي حققت شوطا في مجال التنمية حيث تعتبر شركات التأمين إحدى المؤسسات العامة لتجميع المدخرات.
- ✓ **بنوك ريفية:** يقصد بالبنك الريفي مؤسسة مصرفية صغيرة تنتشر في المناطق الريفية هدفها الأساسي تجميع وتعبئة المدخرات في الريف من خلال الحوافز التي تقدمها للمدخرين من سكان الأرياف.
- ✓ **صناديق التوفير:** تعني بذلك مؤسسات تنتشر في المدن والأرياف على السواء، هدفها قبول الودائع الصغيرة، كالأسهم للمدخرين وجعل هذه الودائع تحت الطلب.
- ✓ **الاستثمار في شراء الأوراق المالية:** تعتبر عملية اقتناء الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار، من أهم الوسائل المستخدمة لتجميع المدخرات؛
- ✓ **الاستثمار المباشر:** يتمثل في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن وذلك بدلا من وضعها في البنوك، وصناديق الادخار وفي هذه الحالة يعتبر المدخر هو المستثمر؛

✓ **سداد الديون ومقابلة الالتزامات السابقة:** نلاحظ من المصادر السابقة، أن المصادر الأربعة الأولى تزداد في الدول المتقدمة، أما المصدران الخامس والسادس فينتشران في الدول النامية حيث يصبح المستثمر هو المدّخر،فتصبح المدّخرات موجهة للاكتناز مما يعني عدم توفر الموارد المالية المتاحة.

ب- إدخار قطاع الأعمال:

يتكون من الأرباح غير الموزعة التي تحتجز بعد دفع الضرائب وبوجه عام، فمدخرات قطاع الأعمال تشتمل على جميع المشروبات عامة أو خاصة وتشتمل مدخرات هذا القطاع فوائض شركات القطاع العام والخاص، وتشمل الاختيارات والمخصصات والأرباح غير الموزعة والتي تتمثل في[1]:

✓ **احتياطات الامتلاك** : وهي النسبة المئوية التي تقتطعها المنشآت من أرباحها غير الصافية لقاء انخفاض قيمة مجوداتها؛

✓ **احتياطات إجبارية:** وهي المبالغ التي يفرض القانون اقتطاعها من الأرباح وفقا لنسب معينة،وضمن حدود مبالغة معينة كنصف رأس مال الشركة مثلا ؛

✓ **الاحتياطات الاختيارية** : يسمح القانون باقتطاعها لأغراض مختلفة، كتوسيع أعمال الشركة كما تشمل أيضا الأرباح غير موزعة، ولاشك بان مستوى النشاط الاقتصادي العام وإمكانات التوسع والسياسة الضريبية، من إعفاءات ومميزات، لها أثر كبير في تحديد حجم إدخارات قطاع الأعمال.

[1] فؤاد محفوظي، مرجع سابق، ص12، ص13.

ت-إدخار القطاع الحكومي:

هو الفائض الذي يتشكل من موارد الموازنة العامة للدولة بعد تغطية نفقاتها والتي تضم مجموع النفقات الجارية ونفقات العتاد العسكري، إعانات المواد الغذائية، أجور الموظفين، مستلزمات إدارية، صيانة الطرقات، والجسور؛ وفوائد الدين العمومي،ولا تضم النفقات الجارية تلك المعلقة بالاستثمار أو التراكم الرأسمالي مثل إنشاء الطرقات والجسور والمدارس والمرافق والبني التحتية، أي أن الإدخار العمومي يوجه إلى الاستثمارات العمومية[1].

وتظل قدرة الدول النامية في جمع الإيرادات محدودة، بسبب عدم كفاءة سياستها المالية وعلى النقيض نجد أن الدول النامية النفطية تحقق ادخارا حكوميا معتبرا، يسهم بنصيب عامل في الادخار الوطني،ويكمن سبب ضآلة الادخار الحكومي في هذه الدول في تبنيها لنواحي قصور عديدة منها[2]:

- ✓ عدم كفاءة نظامها الضريبي، فالضرائب غير المباشرة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات الجارية،بينما تمثل الضرائب المباشرة بنسبة ضئيلة من الدخل الوطني، في حين تظل عديد الأنشطة غير خاضعة للضريبة، أضف إلى ذلك ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي اللتان تشهدان رواجا كبيرا نظرا لضعف أجهزة الرقابة وأدوات النظام الضريبي؛
- ✓ تضاعف أحجام الاستهلاك العام بفعل لإسراف ولا التبذير وعدم الرشاد في الإنفاق، الذي أصبح ميزة الدول النامية.

[1] بودربالة فايزة، مرجع سابق، ص33

[2] كبير مولود، **واقع الإدخار في الجزائر** ،ط05، الجزائر، 2009، ص 18.

2-المصادر الخارجية: تتمثل مصادر الإدخار الخارجية في ما يلي:

أ-الإدخار الأجنبي: وينقسم إلى قسمين **إدخار رسمي، وإدخار أجنبي خاص.**

- ✓ **الإدخار الأجنبي الرسمي** : يتم في شكل قروض تنازلية،بمعنى أنها تتوفر إما على شكل منح أو قروض ذات سعر فائدة منخفض وفترة دفع طويلة غير متوفرة في الأسواق العالمية لرأس المال الخاص كما تعطي الحكومات أيضا قروضا بشروط تجارية مثل ائتمان الصادرات والاستثمار الملكي، أو القروض الصعبة من البنك الدولي والبنوك التقليدية وتسمى القروض التامة أو التنازلية فنيا، ولكن الاسم الشائع لها هو "المعلومات الأجنبية "؛
- ✓ **الإدخال الأجنبي الخاص** ويشمل على العناصر التالية[1]:

الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم المواطنين الأجانب عادة وليس دائما عن طريق شركات متعددة الجنسيات في منشآت دولية المضيفة والاستثمار في محفظة الأوراق المالية.وبصورة عامة فالإدخارات الأجنبية هي ذلك الجزء من استثماراتنا الذي لم نموله من إدخاراتنا، أي أننا مولناه من إدخارات الآخرين التي افترضناها منهم؛ وننوه إلى القول بأن الإدخارات الأجنبية لا تخص بلدان أجنبيا بعينه كما أنها لا تمثل كامل إدخارات الأجانب لكل الدول الأجنبية. ويمكن القول أن **الإدخارات الأجنبية تساوي النتيجة الصافية لحساب الدولة الجاري.**

[1] فؤاد محفوظي، مرجع سابق، ص16

الفرع الثاني : أنواع الإدخار

يمكن تقسيم أنواع الإدخار إلى **إدخار إجباري واختياري**[1]:

1-الإدخار الاختياري: هو الإدخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعا والثقة واستجابة لإرادته ورغبته لموازنته بين وضعين، وضع إقدامه على إنفاق دخله ووضع إمساكه عن هذا الإنفاق؛ وتسهم جمله من الإجراءات والسياسات في زيادة حجم الإدخار الحر عن طريق إيجاد الوعي الإدخاري لدى المواطنين وتنميته ودعما لضمانة بالإدخار وتطوير المؤسسات الإدخارية. وتوسيعها وتحسين خدماتها ولا تزال المؤسسات الإدخارية في البلدان النامية محدودة العدد وقاصرة على تقديم الخدمات الضرورية المدخر،نتيجة لأسباب إدارية وفنية،إضافة إلى أن الإدخارات الفردية مقصورة في الغالب على المدخرين في المدن ويكون معدوما في المناطق الريفية لعدم وجود فروع للمؤسسات الإدخارية،كالمصارف،وصناديق توفير البريد ؛

2-الإدخار الإجباري : هو إدخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضيات قانونيه،أو لقرارات حكومية أو قرارات الشركات وقد انتشر الإدخار الإجباري في الاقتصاد الحديث وفي مقدمة مجالاته المجالات الخمس التالية:

- ✓ **نطاق الإدخار التقاعدي:** المنتمي إلى صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية وهذا النوع من المدخرات له أهمية خاصة لاتساع مجاله ولتمتعه بصفتي الاستثمار والثبوت ؛

[1] عمران سليمان، **دراسة قياسية للعلاقة السببية بين الإدخار والاستثمار في الجزائر للفترة (1990-2014)**، مذكرة ماستر، في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم بواقي، 2015،2016، ص16.

- ✓ **نطاق إدخار الشركات:** وهذا النوع من المدخرات يتكون عندما تقرر الهيئة العامة لإحدى الشركات دعم احتياطاتها أو عدم توزيع قسطا من أرباحها قصد القيام بتمويل ذاتي فيترتب على ذلك تناقص في الأرباح الموزعة على المساهمين؛
- ✓ **نطاق الإدخارات عن طريق الضرائب:** إذ تحصل الدولة الكثير من الأموال مما يوفر لها إمكانات اكبر للاستثمار في المشروعات الإنمائية من جهة، وتقليص الاستهلاك من جهة أخرى ولا سيما الاستهلاك الخاص المرتبط بالتبذير؛
- ✓ **القروض:** ويمكن تقسيمها إلى قسمين **القروض الداخلية والقروض الخارجية**[1]؛

-**القروض العامة الداخلية:** هي الأداة التي يلجا إليها بسبب الإدخار الحر والقصور الإدخار الإجباري ممثلا في الضرائب،

- **القروض الخارجية:** فهي الأداة التي تلجا إليها الدولة بسبب قصور التمويل المحلي ورغبتها في تجنب بعض المخاطر الاقتصادية الداخلية كالتدهور النقدي أو عدم الرغبة في تحمل ضرائب أعلى.

-**التمويل التضخمي:** إذ لم يتيسر استدراك الفائض الاقتصادي من قطاعات الاقتصاد القومي طواعية بفضل الإدخار الحر أو كرها بواسطة الضرائب أو عن طريق القروض، فإنه يمكن أن يستحدث إدخار بزيادة وسائل الدفع والائتمان ثم الاستحواذ عليها واستخدامها في تمويل التنمية باسم التمويل التضخمي،أو التمويل بالعجز وسيله لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي بإصدار نقود أو ائتمان لسد الفجوة التي تحدث في تمويل خطه التنمية.

[1] عمران سليمان، مرجع سابق، ص17

المبحث الثاني

العوامل المساعدة على الادخار ودوافعه

تبلور مفهوم الإدخار منذ بدء الفكر الاقتصادي المنظم بالعلاقة مع مفهوم الفائض الاقتصادي؛ فهو يُعدّ من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تعزز النمو، حيث يعتبر مصدر من مصادر التمويل الداخلي، فقد أظهر بعض الاقتصاديين الاهتمام الواضح بالإدخار واستخدامه المثمر.لذا اهتموا بتحديد بعض العوامل المساعدة عليه، والتي تشمل عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.والتي سنتعرف عليها في المطلب الأول.كما سنتعرف في هاد المبحث أيضا على أهم دوافعه،ونبين كذلك بعض الصعوبات والعراقيل المختلفة التي تؤثر سلبا على تعبئته وهذا من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

- ✓ **العوامل المساعدة على الإدخار؛**
- ✓ **دوافع الإدخار؛**
- ✓ **عوائق تعبئة الإدخار.**

المطلب الأول:العوامل المساعدة على الإدخار

سنتطرق إلى أهم العوامل المساعدة على الإدخار في النقاط الآتية:

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية

أولا- الدخل:إنّ الأفراد في أي مجتمع من المجتمعات يوزعون دخولهم بين الإنفاق الاستهلاكي والإدخار، فعندما يستلم الأفراد دخولهم نتيجة اشتراكهم في العملية الإنتاجية أو أي مصدر آخر، فإنهم ينفقون جزءا كبيرا من دخولهم للحصول على السلع والخدمات ويدخرون الباقي، كما أثبتت نتائج كبيرة من الدراسات المتعلقة بالادخار والاستهلاك في معظم الدول النامية والمتقدمة والتي استخدمت قياسات مختلفة للدخل أن المعنوية الإحصائية والتأثير الاقتصادي للدخل الوطني الجاري والدخل المتاح في التأثير عل سلوك الإدخار[1]؛

ثانيا-سعر الفائدة :إن تأثير سعر الفائدة على الإدخار والعلاقة بينهما يثير جدلا كبيرين منذ فترة طويلة، إلا أنه يمكن القول ، أن المدخرين قد تكون لديهم تفصيلات قوية اقتصاديا ، بحيث تقضي إلى أنّ رفع سعر الفائدة قد يؤثر على الإدخار في اتجاهات متعارضة ، لكن أغلب الباحثين توصلوا إلى وجود أثر موجب الفائدة على الإدخار خاصة في الدول المتقدمة ، إن كان هذا الأثر محدودا، أما في حالة الدول النامية فليس هناك إنفاق على اتجاه عام لأثر

[1] بربري محمد أمين، **العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي في الجزائر**، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 10-2014، جامعة شلف، ص38-40.

الفائدة على الإدخار.وأنّ هناك رأي لدى أعلى الباحثين أنّ دور الفائدة يقتصر على تحديد طبيعة الأوعية الإدخارية التي يتدفق فيها الإدخار أكثر من تحديده للميول؛

ثالثا–الضرائب : يختلف تأثير الضرائب غير مباشرة على مستوى الإدخار، والضرائب المباشرة هي الأخرى يختلف تأثيرها على الإدخار من حيث هيكلها، فان كانت نسبية تقتطع نسبة واحدة من أصحاب المداخيل المنخفضة والمرتفعة، لذلك يتأثر الإدخار سلبيا.

حيث توجه النسبة الأكبر من الدخل للإستهلاك، أما بالنسبة لأصحاب المداخيل المرتفعة وحيث تتمسك هذه الطبقات بالحفاظ على مستوى استهلاكهم، فإنّ الضريبة تؤثر سلبيا على الإدخار، أما الضريبة التصاعدية حيث تعفي المداخيل الضعيفة ويرتفع سعر الضريبة مع زيادة وعائها، فإنها تؤثر على المداخيل وتؤثر سلبا على الإدخار العائلي

وتؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع أسعار السلع، أي خفض مستويات المداخيل الحقيقية، ويقلل من الاستهلاك مما يؤثر ايجابيا على الإدخار،إلاّ إذا أراد الأفراد الحفاظ على مستويات استهلاكهم السابقة فإنّ أثر الضرائب غير المباشرة يكون سلبيا على الإدخار[1]؛

رابعا–التضخم: تباينت آراء الاقتصاد في تقييم أثر التضخم على السلوك الادخاري، حيث يؤكد البعض أنه صحيح إذا حصل ارتفاع في الأسعار وانخفاض في القوه الشرائية للنقود،إنما يؤدي ذلك إلى خلق جو نفسي يساعد على ارتفاع الطلب على كافه السلع والخدمات مما يقلل من الدافع إلى الإدخار في الإقتصاد وبالتالي انخفاض موارد النظام الإئتمان اللازمة لتمويل

[1] خضراوي سلاطنية ساسية، **محددات الإدخار العائلي في الدول النامية**، مجلة دون ذكر العدد، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة، ص29، ص30.

الإقتصاد، عندما يشعر المدخرون أن معدل التضخم السائد أعلى من سعر الفائدة على مدخراتهم وعلى العكس من ذلك الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار،إنما يؤدي إلى زيادة الإدخار ويؤكد دعاة هذا الاتجاه أنه في الوقت الذي كان فيه معدل التضخم يزدادوا بسرعة في أوروبا فإنّ مدخرات الأفراد ازدادت بنسبه أكبر من النسبة المتوقعة من دخلهم، وتفسير ذلك هو ربما الارتفاع العام للأسعار يدفع المجتمع إلى التشاؤم والخوف من المستقبل مما يشجع أفراده على الادخار؛

كما يفسر البعض حقيقة ذلك إلى محتوى نظرية البحث ونظرية عدم التوازن الاقتصادي الكلي حيث تعتقد النظرية الأول أن المستهلك سوف يتعامل مع حدوث التضخم بتأجيل الشراء لحين البحث عن السلع البديلة،ونظرا لأنّ البحث يحتاج إلى وقت معين، لذلك فإنّ الإنفاق الاستهلاكي سوف يتجه للانخفاض فيزداد بالمقابل الإدخار في حين أن النظرية الثانية تفترض أن التضخم سوف يزيد من الطلب الإجمالي على السلع والخدمات وما عاد العرض ثابت وغير مرن فان زيادة الطلب سوف يخلق طلبا إضافيا على السلع البديلة مما يجبر المستهلكين إلى تأجيل استهلاكهم الحالي إلى المستقبل حيث يزداد الإدخار[1]؛

خامسا- الثروة: يقصد بالثروة الأصول العينية والمالية بالإضافة إلى العنصر البشري كجزء من الثروة حسب تعريف فريدمان حيث أن هذه الأصول بأنواعها تولد دخولا و هذه الدخول تؤثر على الاستهلاك؛

[1] خلادي إيمان نور اليقين، مرجع سابق، ص86.

سادسا- الوضع المالي: يعتبر الوضع المالي شرطا مهما في دفع عجله التنمية فمن أهم نتائج تطور النظام المالي عمله على زيادة معدلات الإدخار العائلية وخلق قناة مناسبة لتدفق هذه الإدخارات باتجاه الاستثمارات، يرى الكثير من الاقتصاديين أن الدول التي تملك نظاما ماليا متطورا تكون فيها معدلات الادخار بالنسبة للناتج المحلي مرتفعة،بالإضافة إلى أنّ نمو الإدخار فيها متسارعا.

سابعا- سعر الصرف:يؤثر انخفاض سعر الصرف على الإدخار فهو يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للأصول المالية للأفراد ويدفعهم ذلك إلى سلوك أحد الخيارين المحتفظ بها في شكل نقدي وشبه نقدي

ثامنا- العوامل الديمغرافية : لقد احتلت العلاقة بين النمو السكاني والإدخار مكانا بارزا في العديد من نماذج النمو والتنفيذ حيث توصلت الدراسات الحديثة إلى أن العوامل السكانية يمكن أن تؤثر على الإدخار،إذ كلما ارتفع معدل النمو السكاني تباطأ معدل نمو رصيد رأس المال العام في المجتمع.

تاسعا-العوامل الاجتماعية والسياسية:إن عمليه الإدخار لها نظرة مختلفة عند مستوى كل من الفرد والمجتمع وهذا راجع إلى عده اعتبارات وعوامل من بينها اختلاف الحالات الاجتماعية والسياسية والثقافية للأفراد ومدى تمسكهم بالمعتقدات الدينية وبالعادات والتقاليد واختلافي وعيهم الإدخاري.

المطلب الثاني: دوافع الادخار

تختلف دوافع الإنسان نحو الإدخار من شخص لآخر بسبب قوتها أو ضعفها وهذا الاختلاف قد يرجع للعوامل التالية[1]:

أولا-الطبقة العمرية :التي ينتمي إليها الإنسان،فميول الإنسان تختلف من الطفل والرجل والشيخ،ففئة الشباب تختلف عن كبار السن.

ثانيا- البيئة الاجتماعية والسياج الثقافي: تتمثل في الطبقة الاجتماعية والمستوى العلمي الذي يحيي خلاله الإنسان حيث النشأة الثقافية تلعب دورا هاما اتجاه كل أمور حياته، ويمكن إجمال لأهم الدوافع بصفه عامة في ما يلي:

1- قد تقوم بعض المؤسسات أو الشركات باقتطاع جزء من أرباحها والاحتفاظ بها أي ادخارها بهدف استثمارها وتعظيم الربح؛

2-أما بالنسبة للأفراد فقط يقوم بالإدخار لأغراض مختلفة:

أ- شراء سيارة أومنزل.....؛

ب- يدخر لكي يؤمن لنفسه ضد أزمات الزمن كالمرض الكوارث الطبيعية والفقر؛

ت- يدخر لأنه يتطلع لترك ثروة إلى ذريته من بعده.

ث-يدخر لأنه يسعى للاستمتاع بجمع المال حبا في المال أي أنّه يتطلع للقوه والجاه والآمان؛

[1] خضراوي سلاطنية ساسية، مرجع سابق، ص32.

ج- يدخر لأن توفير الاعتدال في الإنفاق عاده متأصلة في نفسه لها قيودها وانعكاساتها على سلوكه الاقتصادي، ويمكن القول أن مختلف الأفراد يقومون بالإدخار لأغراض مستقلة عن بعضها البعض لحد كبير وتختلف من شخص لآخر.

المطلب الثالث:عوائق تعبئة الإدخار

الجميع يريد أن يدخر، ولكن أحيانا تواجهك مواقف أو تحديات خارج نطاق سيطرتك والتي تمنعك من الإدخار، نستعرض في هذه النقاط أهم الأسباب والمعوقات وبعض الطرق لعلاجها:

أولا- عوائق الإدخار وعلاجها:

تتمثل عوائق الإدخار وكيفية معالجتها في مايلي:

1-النفقات أعلى من الدخل، ويمكن أن نعالجه بالتقليل أو التوقف عن الكماليات أو البحث عن مصدر دخل إضافي؛

2-قله المعرفة وعدم الوعي بأهمية الادخار، وعلاجه بزيادة من المعرفة الثقافية عن الإدخار؛

3-البداية الخاطئة بتخصيص نسبه عالية من الدخل للإدخار، وعلاجه أن يتم رفع نسبه الإدخار تدريجيا، حتى تصل للنسبة المناسبة من 10% حتى 20%، وتختلف النسبة من شخص لأخر حسب الوصول للمبلغ المدخر،وعلاجه تخصيص حساب بنكي مستقل يوضع فيه مبلغ الإدخار والأفضل أن يكون الحساب بدون بطاقة حتى يصعب الوصول للمبلغ؛

4- انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد،إذ لا يبقى فائضا لارتفاع المستمر في معدل زيادة السكان الذي يضغط باستمرار،على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويؤدي إلى انخفاضه،وكذلك كبر حجم الأسرة الذي يقل يقلل بدوره من حجم الإدخار؛

5-أثر التقليد والمحاكاة الذي ينتشر بين الطبقات الغنية،ويؤدي إلى حفز أفراد تلك الطبقة على الزيادة في الاستهلاك مع الإسراف والتبذير؛

6- تنامي أسلوب البيع بالتقسيط للسلع المعمرة والمستوردة بشكل خاص، مثل السيارات وغيرها والذي له تأثير سلبي كبير على مستوى الادخار؛

7- ضعف الوعي المصرفي للإدخار لدى الأفراد،ونظرة المجتمع للبنوك على أساس أنها بنوك ذات ارث ربوي وعدم وجود الخدمات المصرفية المتميزة والسريعة؛

8- فقدان الثقة في الجهاز المصرفي بسبب تزايد عمليات الاختلاس والتزوير والتلاعب بالحسابات؛

9-إفلاس بعض البنوك والمؤسسات المالية وعدم صرف مستحقات عملائها مثل بنك الخليفة في الجزائر الذي خلف خسائر فادحه بلغت أكثر من 20 ألف مليار سنتيم؛

10- ضعف كثافة شبكه المؤسسات المالية في المناطق الريفية فبعد السكان عن البنوك يزيد من تكاليف المدخرين الراغبين في إيداع أموالهم؛ لدى هذه البنوك،وبالتالي فان ذلك يشجعهم على استثمارها في أصول مادية؛

11-عدم استقرار القوه الشرائية للنقود،حيث أنال أموال التي يدخلها الأفراد تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات أي التخوف من تآكل الأرصدة نتيجة لزيادة معدلات التضخم؛

12-عدم الاستقرار السياسي الذي يشجع على تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج أو اكتنازها بدل توظيفها؛

13-تأثر إيداع الأفراد لأموالهم في الجهاز البنكي بالقيود والإجراءات التي تتبعها البنوك حتى في فتح حسابات الادخار،الأمر الذي أدى بالعديد من رجال الأعمال إلى تصميم الغرف المحصنة strong Room .

المبحث الثالث

أدوات تعبئة الإدخار وقنوات توزيعه

يشير مفهوم تعبئة الإدخار بأنه ذاك المبلغ الذي يتم حفظه أو إيداعه في البنك لمده من الوقت وقد تكون المدة محددة أو غير محددة وذلك وفق عقد وشروط مبرمة يتفق عليها المودع والبنك،ولتعبئة الإدخار نحتاج لأدوات وقنوات لتوزيعه وهذا مما نوضحه في المطلبين التاليين:

- ✓ **أدوات تعبئة الإدّخار؛**
- ✓ **قنوات توزيع المدخرات.**

المطلب الأول- أدوات تعبئة الإدخار

منها المصرفية وغير المصرفية :

الفرع الأول: الأدوات الثابتة

تشتمل على نوعين ودائع لأجل وودائع بإخطار سابق[1]:

أولا-ودائع لأجل: وهي اتفاق بين البنك والعميل يتم بموجبه إيداع مبلغ من النقود لدى البنك لفترة معينه تتراوح بين سبعه وعده سنوات ويدفع البنك فائدة تختلف وفقا لأجل استحقاق الوديعة وعاده لا يمكن سحب الوديعة إلا في نهاية المدة المتفق عليها قبل الاستحقاق.

ثانيا- الودائع بإخطار سابق: وهي ودائع يمكن سحب منها لأخطار سابق من العميل تحدد مدته عند فتح الحساب، حيث تحول هذه الوديعة إلى الحساب الجاري بمجرد إنهاء فتره الأخطار؛

الفرع الثاني:أدوات أخرى

أولا- ودائع التوفير: يمثل هذا الوعاء إحدى وسائل تجميع المدخرات التي تحظى بانتشار عالمي واسع النطاق،وتتميز هذه الحسابات ببعض الصفات منها صغري مبادئها وكثره حساباتها وتزايدي لنموها بنمو الوعي المصرفي والزيادة في الدخل ودائع التوفير مع الودائع

[1] عبد القادر زيتوني، **تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999-2009**، مجلة الباحث عدد11-2012، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية الجزائر، ص 61.

لأجل لان كل منهما يعد ادخارا يمنح عليه فوائد إلا أن الأولى يمكن استردادها في أي وقت عكس الثانية التي تكون بأجل محدد؛

ثانيا- شهادات الاستثمار العام : يمكن للبنك الإسلامي أن يصدر شهادات توزع حصيلتها على جميع الاستثمارات التي يقوم بها البنك مما يعطي الفرصة لحاملها في الحصول على معدل أرباح يساوي متوسط ما يحصل عليه البنك من جميع وهذا الشكل من التوظيف اقرب إلى الاحتفاظ باسهم من المصرف نفسه، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرة المصرف فان شهادات الاستثمار العام تحقق درجه اكبر من التنويع في الاستثمار ما يخفف عامل المخاطرة لدى المدخنين كما يلاحظ أن الصيغة الاستثمارية لتلك الشهادات تسمح بإصدارها بقيام وفترات مختلفة،وذلك يجعل بإمكان تسويق الشهادات ذات الفئات القليلة بين صغار المدخرين،كما يمكن ذلك المدخر من أن ينوع استثماراته بين شهادات مختلف المصارف.

أما اختلاف فترات الشهادات فيعطي مجالا إضافيا لتنويع التوظيف للمدخرات عبر البعد الزمني،كما يمكن المدخر من التوفيق بين احتياجاته من السيولة وحسن توظيفه لمدخراته،ولا شك أن طبيعتي هذه الشهادات تجعل قابليتها للتسويق عالية جدا مما يجعلها أداة جيدة لتوظيف المدخرات؛

ثالثا- أدوات التعبئة لدى شركات التأمين: تتمثل في وثائق التامين على الأشخاص الفردية والجماعي؛

رابعا- أدوات التعبئة لدى صناديق توفير البريد: وتعتبر ودائع التوفير الأداة الوحيدة بصندوق توفير البريد يتم من خلالها تجميع المدخرات التي يتم استثمارها حسب ظروف السوق والمجالات الاستثمارية الفردية[1]؛

خامسا: أدوات التعبئة والتوظيف في السوق المالي: تعتبر الأوراق المالية{الأسهم، السندات،المشتقات تعتبر الأوراق المالية{الأسهم، السندات،المشتقات المالية)، بمثابة أدوات لتعبئه مدخرات الأفراد وتحسين دخولهم،وذلك نظرا لإمكانية إصدارها بقيم تتناسب مع مختلف المدخرين، الأمر الذي يمكن من تعبئه موارد ماليه كبيره بقدر اتساع قاعدة المشتركين وليس بقدر مقدرتهم المالية ت المالية)، بمثابة أدوات لتعبئه مدخرات الأفراد وتحسين دخولهم، وذلك نظرا لإمكانية إصدارها بقيم تتناسب مع مختلف المدخرين، الأمر الذي يمكن من تعبئه موارد ماليه كبيره بقدر اتساع قاعدة المشتركين وليس بقدر مقدرتهم المالية.

المطلب الثاني:قنوات توزيع المدخرات

تنوعت بين القنوات التوزيع المصرفية وغير المصرفية:

الفرع الأول : قنوات التوزيع المصرفية

أولا-البنوك التجارية:إن للبنوك التجارية إمكانيات كبيرة تعمل على توليد الطاقات الادخارية،وهذا عن طريق تعبئة الفائض النقدي وتعظيم القدرات بالشكل الذي يؤدي إلى جلب

[1] عبد القادر زيتوني ، مرجع سابق، ص61.

المداخيل وزيادة الفائض الموجه من صفه ادخار إلى استثمار وكذا ترشيد القرارات الوظيفية والاستثمارية للوحدات الاقتصادية.

ثانيا-بنوك الاستثمار : وهي البنوك التي تباشر عمليات تتصل بتجميع المدخرات وتنميتها واستثمارها وكذا المشاركة في خطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد المحلي ويمكن لبنوك الاستثمار أن تنشا شركات استثماريه أو شركات تزاول النشاطات الاقتصادية المختلفة

الفرع الثاني- قنوات التوزيع غير المصرفي:

أولا-شركات التأمين: يعتبر التامين وسيلة هامة في الدول النامية حيث يتميز بصغر أقساطه نسبيا مما يفعل الأفراد ذوي الدخول المنخفضة بمقدورهم الادخار للمستقبل ويتميز التأمين عن مختلف الأوعية الإدخارية الأخرى في انه يعتبر وعاء ادخار منظم يدفع في شكل أقساط مما يعطيها صفه الثبات والاستقرار[1]؛

ثانيا- صناديق الاستثمار : تتيح صناديق الاستثمار فرصه لأصحاب الفوائد المالية لاستثمار مدخراتهم في الأوراق المالية، أو بعض الأصول العينية خاصة الأفراد الذين يملكون القدرة على استثمارها بأنفسهم، وتمتاز هذه الصناديق بالنمو العالي من خلال تحقيق أرباح رأسماليه عالية؛

ثالثا- السوق المالية : تؤثر سوق الأوراق المالية على الميل للادخار من خلال ما توفره من مجموعة كبيرة من الخيارات لأصحاب المدخرات لتوليد أصول مالية أكبر والمحافظة على تفضيلاتها كما توفر السوق أصولا تعتبر أكثر جاذبية من نواحي السيولة والعائد والمخاطرة،ومن ثم فهي تشجع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق الاستهلاكي لصالح الإدخار؛

[1] بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص39

رابعا- صناديق توفير البريد: يعتبر صندوق توفير البريد من أقدم قنوات التوزيع الإدخار وخاصة ادخار قطاع العائلات، خاصة تلك المدخرات الصغيرة التي لاتحد لها سبيلا مباشرا للاستثمار فتتجه مباشرة نحو الإنفاق الاستهلاكي[1].

[1] بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص39

خاتمة الفصل:

إن الهدف من دراستنا لهذا الفصل كان محاولة منا لتسليط الضوء على عنصر مهم ضمن عناصر الاقتصاد،ألا وهو **الإدخار**، وعلاقته بمتغيرات أخرى كمعدل النمو ومعدل الاستثمار والفائدة، فهو يسهم بشكل كبير في دفع عجله النمو من خلال إحداث الاستثمار، ومن ثم يُبعد شبح المديونية خاصة في الدول النامية.إلا أنّ له بعض المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام تعبئته.

لهذا لابد من إعطاء تسهيلات من أجل تشجيع تعبئته من طرف البنوك،لأنّه يعتبر عنصر وأساسي في بناء الأصول الإنتاجية وتراكم رأس المال ومن ثم دفع عجله التنمية. حيث تكتسي البنوك أهمية في تعبئة الإدخار، وهو ماسنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

تمهيد:

تقوم البنوك بدور هام في تمويل النشاط الاقتصادي، فهي مطالبة بتعبئة الموارد وتقديم الإئتمان واللّذان يعتبران من وظائفها الرئيسية، حيث تعتمد في تعبئة المدخرات على ما يُعرف بالوديعة المصرفية والتي أُعتبرت في كثير من الأنظمة الاقتصادية أفضل الأوعية الإدخارية المتاحة لتعبئة المدخرات السائلة، كونها تمثل أهم مصدر للتمويل في أيّ بنك. فالبنوك تعتمد اعتمادا رئيسيا في تمويل نشاطاتها المختلفة على ما تستطيع اجتذابه من ودائع من مختلف فئات المجتمع، ولهذا كان لزاما عليها أن تتمتع بكفاءة عالية في تعبئة الموارد الإدخارية، بما يتيح لها تمويل نشاطاتها بارتياح.

وقد تضمّن هذا الفصل في محتواه أشكال الأوعية البنكية الإدخارية واستراتيجيات تعبئة الإدّخار في البنوك وكذا المؤشرات المعتمدة لتقييم نشاط تعبئة المدخرات بالبنوك، وذلك من وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأوعية البنكية الإدخارية؛

المبحث الثاني: أهمية البنوك في تعبئة الإدخارات؛

المبحث الثالث: كفاءة البنوك في استقطاب الودائع الإدخارية.

المبحث الأول

ماهية الأوعية البنكية الإدخارية

يتولى النظام المصرفي مهمة تعبئة المدخرات حيث يُعد الوعاء الإدّخاري الأكثر شيوعا داخل الإقتصاد، وتكمن مسؤوليته في تعبئة الموارد المالية المتاحة في الإقتصاد وإعادة توزيعها وفقا للسياسة الائتمانية .

يعتمد النظام البنكي على الوديعة البنكية باعتبارها الشكل الإدخاري الوحيد، وعليه تضمن المبحث الأول من هذا البحث المطالب الآتية:

- ✓ **مفهوم الأوعية البنكية الإدّخارية؛**
- ✓ **أنواع الأوعية البنكية الإدّخارية؛**
- ✓ **أهمية الودائع المعبّأة في نشاط البنوك.**

المطلب الأول: مفهوم الأوعية البنكية الإدّخارية

وفقا لأعراف النظام المصرفي فإنّ الأوعية البنكية الإدّخارية تأخذ شكلا وحيدا وهو ما يعرف بالوديعة المصرفية، وعليه فإنّ مفهوم الأوعية البنكية الإدّخارية يقتصر على مفهوم الوديعة المصرفية والتي تعرّف على أنّها:

تعريف1: تعرّف الوديعة المصرفية بأنّها مبلغ من المال يمنحه الزبون إلى البنك، وفق عقد يسمح للزبون بالاستفادة من خدمات البنك ويمكّنه من سحب الوديعة وفق صيغة يُتّفق عليها وقد يحصل على فائدة معيّنة ويوجب الزبون حماية الوديعة والمحافظة عليه، فيما يُسمح للبنك استغلالها بالصيغة التي يراها مناسبة[1].

- ✓ **تعريف2:**هي المبلغ المصرّح به بأيّ عملة كانت والمودعة لدى المنشآت المصرفية والواجبة الدفع أو التأدية عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معيّن، إلا أنّه هناك بعض المبالغ التي يتم إيداعها في البنك لكنّها لا تدخل ضمن مفهوم الودائع[2]، والتي نذكرها كما يلي:

- ✓ المبالغ المودعة بالعملة المحلية لقاء فتح الإعتمادات المستندية؛
- ✓ المبالغ المودعة لقاء إصدار الكفالات المصرفية؛

[1] أوصغير الويزة،**استراتيجيات جذب الودائع في البنوك الجزائرية وأثرها على نشاطها**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد15، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2018، ص90 .

[2] نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

- ✓ المبالغ المودعة بالعملات الأجنبية في البنوك المحلية كغطاء للإعتمادات المفتوحة؛
- ✓ مبالغ أحد فروع البنك المعيّن لدى فرع آخر في نفس البنك.

المطلب الثاني: أشكال الأوعية البنكية الإدّخارية

بما أنّ النظام المصرفي يعتبر الوديعة المصرفية هي الشكل الوحيد للأوعية البنكية الإدّخارية، فإنّ أنواع الأوعية البنكية الإدّخارية بقصد به أنواع الودائع البنكية الإدّخارية، والتي نذكرها فيمايلي[1]:

أولاً_ الودائع تحت الطلب:

تُعرَف باسم الحسابات الجارية، ويكون لأصحابها الحق في سحبها كلها أو جزء منها في أيّ وقت ودون سابق إنذار، وتستخدم الشيكات أو إيصالات الصرف للسحب منها. يقتضي هذا النوع من الموارد احتياط البنك لطلبات العملاء بالسحب من أرصدة حساباتهم الجارية لديه، ممّا يُلزم الإدارة في البنك التجاري انتهاج سياسة استخدام الموارد بالشكل الذي يمنع تَوقّف البنك عن مواجهة طلبات العملاء.

ثانيا_ الودائع لأجل:

هي اتفاق بين البنك والمودع بإيداع مبلغ معيّن لدى هذا البنك لا يجوز له سحبه قبل تاريخ معيّن، وفي المقابل يمنح البنك لزبونه وثيقة بالمبلغ المودع وفي نهاية المدة المتفق عليها

[1] أوصغير الويزة، مرجع سابق، ص90.

يقدم الزبون هذه الوثيقة إلى البنك ويستلم المبلغ المدوّن عليها مضافا إليه الفائدة للمدة المذكورة. ومن أجل حفاظ البنك على زبائنه أجاز لهم السحب من هذا النوع من الحساب.

ثالثا_ حسابات التوفير:

هي عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل، يودع هذا الأخير بموجبه مبلغا من النقود لدى البنك مقابل حصوله على فائدة، على أن يكون للعميل الحق في السحب من الوديعة في أيّ وقت يشاء ودون سابق إخطار منه. حيث تضع التشريعات حدا أقصى للمبلغ الذي يمكن للعميل سحبه في الشهر وذلك حماية للبنك من التعرّض لمخاطر العسر المالي، لكن عادة ما تتجاوز البنوك عن تطبيق هذا المبدأ بهدف تشجيع الإدّخار وتنمية موارده المالية.

المطلب الثالث: أهمية الودائع المعبّأة في نشاط البنوك

تسعى كافة البنوك إلى تعبئة المزيد من المدّخرات في شكل ودائع بمختلف أنواعها وذلك لضمان استمرارها في الساحة المصرفية، فالودائع الإدّخارية تعتبر أهم مورد تلتقطه البنوك من عملائها كونها تعتمد عليها بصفة رئيسية في تمويل نشاطاتها المختلفة خاصة أهم نشاط وهو الإئتمان المصرفي بالإضافة إلى نشاط الاستثمار.

أولا_ أهمية الودائع الإدّخارية في تغطية النشاط الإئتماني للبنوك:

يتمثل النشاط الإئتماني للبنوك في خلق نقود مصرفية بهدف اكتساب فائدة من المقترضين لهذه النقود، ممّا يعطي المشروعات المقترضة والعاملة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي مبالغ نقدية سائلة وهدا ما يؤدي إلى تيسير المبادلات.

وتكمن أهمية الودائع البنكية الإدّخارية فيما يمكن أن تقدّمه من تمويل للنشاط الإئتماني للبنوك، فالعلاقة بين حجم الودائع البنكية وحجم الإئتمان هي علاقة طردية بقوة، وتقاس هذه الأهمية من خلال احتساب النسبة بين حجم الودائع بالبنك وحجم القروض الممنوحة كمايلي[1]:

أهمية الوديعة البنكية= (الودائع البنكية/ القروض)×100

ثانيا_ أهمية الودائع الإدّخارية في تغطية نشاط الاستثمار بالبنوك:

تساهم الودائع الإدّخارية في تمويل مختلف نشاطات البنك الاستثمارية، وهو ما يساهم في النهوض بمستلزمات النمو الاقتصادي والاجتماعي. وعليه يمكن القول بأنّ الودائع البنكية الإدّخارية هي قوام حياة البنوك لأنّها المصدر الرئيسي لتمويل نشاطاتها.

[1] أوصغير الويزة، مرجع سابق، ص91.

المبحث الثاني

دور البنوك في تعبئة الإدّخار

تنفرد البنوك عن غيرها من مؤسسات النظام المصرفي بدور هام في تعبئة المدّخرات المتاحة في السوق الإدّخارية، وتعتمد في ذلك على الوديعة المصرفية والّتي تعتبر بالنسبة لها الوعاء الإدّخاري الأكثر أهمّية لأنها تمثل أهم مصدر للتمويل في أيّ بنك.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرّف على أهم الاستراتيجيات الّتي تتّبعها البنوك لجذب الودائع الإدّخارية، و كذا أثر هذه الودائع على نشاطها و ذلك من خلال الثلاثة مطالب الآتية:

- ✓ **مفهوم تعبئة الإدّخار في البنوك؛**
- ✓ **استراتيجيات تعبئة الإدّخار في البنوك؛**
- ✓ **العوامل المؤثّرة في جذب وتنمية الودائع البنكية.**

المطلب الأول: مفهوم تعبئة الإدّخار في البنوك

يقصد بنشاط تعبئة الإدّخار ذلك النشاط الهادف إلى تحويل الإدّخار من مجرّد حجب جزء من الدخل عن الاستهلاك والاكتناز إلى دخل منتج(مولّد لدخل إضافي)، ويكون الإدّخار منتجا من وجهة نظر التنمية الاقتصادية إذا أمكن تحويله إلى رأسمال عيني سواء باستثماره مباشرة في مشروع معيّن أو بتوجيهه إلى سوق رأس المال أو مؤسسات الوساطة المالية[1].

المطلب الثاني: إستراتيجيات تعبئة الإدّخار في البنوك

يتفق معظم الباحثين في المجال المصرفي على وجود استراتيجيتين لجذب الودائع الإدّخارية المصرفية، والتي يمكن اعتمادها لتنمية حجم ودائعها وهما إستراتيجية المنافسة السعرية وإستراتيجية المنافسة غير السعرية.

الفرع الأول: إستراتيجية المنافسة السعرية

تعتمد هذه الإستراتيجية على رفع معدلات الفائدة بهدف جذب المزيد من الودائع، فهي تُؤدي إلى المنافسة بين البنوك على رفع معدل الفائدة على الودائع ممّا يزيد من تكلفة الحصول على هذه الودائع وهو أمر غير مرغوب لدى البنوك التجارية، لأنّه في الوقت الحالي تسود درجة عالية من التنسيق والتكامل بين البنوك في مجال تحديد سعر الفائدة على الودائع، إلى حدّ لا يستطيع البنك بمفرده رفع سعر الفائدة لجذب الودائع[2].

---

[1] بودراع أمنية، زيد أيمن، **دور الصكوك الإسلامية في تعزيز كفاءة الأوعية المصرفية لتعبئة المدّخرات العائلية**، مجلة آفاق علوم الإدارة و الإقتصاد،العدد 02،الجزائر،2021،ص315.

[2] نوي طه حسين، حديدي آدم، **دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة و الربحية لدى البنوك التجارية الجزائرية**، مجلة البديل الاقتصادي العدد 05، جامعة الجلفة، الجزائر، ، ص36.

ولهذا نجد البنوك في الوقت الحالي لا تلجأ إلى هذه السياسة، كما يوجد أيضا ما يقلّل من دور هذه الإستراتيجية وهو وجود تشريعات بنكية لا تسمح بدفع فوائد على الودائع الجارية وذلك للأسباب التالية[1]:

أولا_ الحد من ارتفاع تكلفة الأموال:

تتحمل البنوك بعض التكاليف نتيجة إدارتها للحساب الجاري للعميل، كتكاليف تحصيل المستحقّات ومصروفات سداد المطلوبات، لذا عند السماح بدفع فوائد على الودائع الجارية يُؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف إدارتها والعكس صحيح، أي عدم دفع فوائد على الودائع الجارية يقلّل من تكلفة الأموال.

ثانيا- الحد من المنافسة الهادمة بين البنوك:

يُؤدي السماح بدفع معدلات فوائد على الودائع الجارية إلى المنافسة ما بين البنوك على رفع معدل الفائدة عليها أملا في الحصول على حصة ملائمة منها، ممّا يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها فيضطر البنك إلى توجيه حصيلتها إلى استثمارات ذات درجة كبيرة من المخاطر بهدف تحقيق عائد مرتفع يكفيه لتغطية تلك التكلفة المرتفعة.

ثالثا- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض:

إنّ عدم دفع فوائد على الودائع الجارية يقلّل من ارتفاع الفوائد على القروض الممنوحة وذلك لانخفاض كلفة الأموال المتاحة للبنوك، في حين أنّه عند دفع الفوائد على الودائع الجارية

[1] نفس المرجع السابق، ص 136.

ستكون هذه الكلفة عالية، وبالتالي تسعى البنوك إلى زيادة الفوائد على قروضها الممنوحة للعملاء و الّتي تكون مخاطرها الائتمانية مرتفعة بهدف تحقيق عوائد مجزية.

رابعا- انتقال رؤوس الأموال من البنوك الصغيرة إلى البنوك الكبيرة:

يرجع السبب في ذلك إلى كون البنوك الكبيرة تستطيع دفع معدلات فائدة أعلى من البنوك الصغيرة، ولأنّه من مصلحة المجتمع انتقال الأموال إلى مكان استخدامها في مشروعات يُتوقّع أن تُدرّ عائدا كبيرا، كما أنّ البنوك الصغيرة هي فروع لبنوك كبيرة وبالتالي يمكن سحب الأموال منها دون اللجوء إلى المنافسة السعرية.

الفرع الثاني: إستراتيجية المنافسة غير السعرية

هي إستراتيجية لا تستند إلى دفع فوائد على الودائع وإنّما تسعى إلى تقديم مجموعة من الخدمات البنكية المختلفة والّتي تساهم في جذب العميل وتحفيزه على إيداع أمواله لدى البنوك، ولهذا نجد البنوك تتنافس على هذه الخدمات من حيث السرعة والدقة وانخفاض التكاليف[1].

وقد تمّ تحديد مجموعة الخدمات التي يمكن للبنوك تقديمها كمايلي:

أولا_ تحصيل مستحقات العميل:

يعتبر النظام المصرفي عملية تحصيل المستحقّات من أهم أهدافه، فهي تساعد على تسوية حسابات المودعين وذلك بالمقاصة بينهما دون الحاجة لتداول النقود، كما تساعد على

[1] بن بوزيد سليمان، **النمذجة القياسية لتأثير حجم الودائع الإئتماني للبنوك التجارية2002-2015**، مجلة حقوق والعلوم الإنسانية،دراسات اقتصادية، العدد27(01)، جامعة بوزيان عاشور،الجلفة، ص66.

توفير الوقت والجهد الذي يقوم به البنك في تحصيل الصكوك وتحصيل وسائل السداد كالحوالات الداخلية والكمبيالات [1].

وتتمثل إستراتيجية المنافسة وفقا لهذه الخدمة في:

1_السرعة في تحصيل مستحقّات العميل؛

2_نسبة المصروفات المترتبة بذمّة العملاء.

ثانيا_تسديد المدفوعات نيابة عن العميل:

تقوم البنوك بتقديم خدمات للعملاء تتمثل في تسديد قيمة الشيكات التي حرّرها المودعون للغير، كما يقوم البنك بناءاً على إتّفاق سابق بتسديد ما بذمّة العملاء عند مطالبة الدائنين بها دون الحاجة لتحرير شيكات مثل تسديد فواتير الهاتف و الكهرباء و الإيجارات والضرائب[2].

وتتمثل إستراتيجية المنافسة وفقا لهذه الخدمة فيمايلي:

1_ مدى استعداد البنك للموافقة على تسديد المطلوبات بموجب قوائم مالية؛

2_ مدى استعداد البنك للموافقة على تحرير الصكوك بدون رصيد؛

3_ نسبة العمولة التي يتقاضاها البنك من جراء تقديم الخدمات.

ثالثا_ التيسير على العملاء:

يقصد بها توسيع البنك لدائرة انتشاره وذلك بإنشاء فروع جديدة في مواقع ملائمة للعملاء، من أجل توفير الراحة التي يحتاجها العميل، أو على الأقل إنشاء وحدات للصرف

[1] نوي طه حسين، مرجع سابق،ص137.

[2] نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

الآلي يطلق عليها الفروع البلاستيكية لأنّ السحب والإيداع فيها يتمّ باستخدام كارت مصنوع من البلاستيك،حيث يتيح هذا النوع من الفروع الفرصة للعميل للإيداع والسحب في أيّ وقت يريد[1].

وتتمثل إستراتيجية المنافسة حسب هذه الخدمة في:

1_ مدى قدرة البنك على توسيع دائرة انتشاره، وتهيئة سبل الراحة للعملاء.

رابعا_ استحداث أنواع جديدة من الودائع:

تسعى البنوك باستمرار إلى خلق ودائع جديدة تُرضي بها المودعين الحاليين، حيث يمكن استحداث ودائع في ظل التشريعات السائدة في البلد، ومن هذه الودائع شهادات الإيداع والتي يمكن تداولها وتمثل أحد أشكال الودائع لأجل.

وتتمثل إستراتيجية المنافسة وفقا لهذه الخدمة فيمايلي:

1_ مدى نجاح البنك في إدخال ودائع جديدة للبنوك: فكلما نجح في ذلك كلما مؤشرا على حيويته، و قدرته على الإيداع ممّا يُؤدي إلى استقطاب المودعين.

خامسا_ سرعة أداء الخدمة:

سعت البنوك مبكرا إلى الاستفادة من الثروة التكنولوجية وذلك باستخدام الأساليب والوسائل ذات التقنيات العالية، والتي إلى السرعة والاقتصاد في الجهد والتكلفة، وقد استخدمت الحسابات الإلكترونية، وأنظمة التحويل المختلفة مثل غرفة المقاصة الإلكترونية وجهاز الصرف و الصرّاف الآلي[2].

[1] نوي طه حسين، مرجع سابق،ص137.

[2] أوصغير الويزة، مرجع سابق، ص93.

سادسا_ تقديم مزايا للمودعين:

تتمثل هذه الخدمة في منح البنك للمودعين لديه أسبقيات في الإقتراض، و تخفيض معدلات الفائدة، وزيادة أجل و مبلغ القرض، وكذا اعتماد سياسة مرنة في مجال تحصيل أقساط القروض.

سابعا_ إدارة محفظة الإستثمارات للمودعين:

يقصد بها عملية البيع والشراء للأسهم و السندات التي يمتلكها المودع، وتحصيل الأرباح المترتبة عنها[1].

وتتمثل إستراتيجية المنافسة حسب هذه الخدمة فيمايلي:

1_ مدى استعداد البنك لتنفيذ تعليمات العميل في مجال البيع والشراء لهذه الأسهم؛

2_ حجم الأرباح المتولدة عن هذه الإدارة للمحفظة الإستثمارية؛

3_ نسبة العمولة التي يتقاضاها البنك.

ثامنا_ التوسع في تقديم خدمات غير مصرفية:

تتمثل في تقديم الإستشارات في مجال الإستثمارات، وإدارة الأموال العائدة إلى المودع والسعي إلى إدارة محفظة إستثماراته وأنشطته، وكذا إدارة أعماله وذلك مقابل نسبة من الأرباح يتم الإتّفاق عليها مسبقا.

بعد تطرُّقنا لإستراتيجيات تعبة الإدّخار بالبنوك، إتّضح لنا عدم فاعلية الإستراتيجية السعرية مقارنة بالإستراتيجية غير السعرية والتي تعتمدها البنوك أملا منها في الوصول إلى الكفاءة

[1] أوصغير الويزة، مرجع سابق، ص93.

المطلوبة في المجال المصرفي والتي تظهر من خلال الوصول إلى تحقيق تعبئة فعّالة في خدمة التنمية الإقتصادية وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة من وراء نشاطاتها.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جذب وتنمية الودائع البنكية

تشير النظرية الإقتصادية الجزئية إلى أنّ عرض الودائع يمكن اعتباره دالة لعدد من المتغيّرات التفسيرية، ونذكر أهمّ هذه المتغيّرات فيمايلي[1]:

1_ **سعر الفائدة الدائنة(** سعر الفائدة على الودائع البنكية**):** والعلاقة بينها وبين حجم الودائع هي علاقة طردية.

2_ **أسعار الفائدة على البدائل المناظرة(بدائل الأوعية الإدّخارية التي تعرضها المؤسسات الأخرى):** فكلما ارتفع سعر الفائدة على البدائل التي تعرضها مؤسسات غير مصرفية ازدادت تبعا لذلك هذه البدائل ليحدث في المقابل انخفاض في حجم الودائع المصرفية، أي أنّ ارتفاع سعر الفائدة على البدائل المناظرة تربطه علاقة عكسية مع حجم الودائع المصرفية الإدّخارية.

3_ **دخل المودع:** ويلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية طردية بين دخول المودعين وحجم الودائع المصرفية.

4_ **مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي:** كلما كان الوضع السياسي والاقتصادي والتشريعي مستقرا كلما ساهم ذلك في نمو الودائع.

[1] معمري عبد الكريم، بلال بوجمعة، **تقييم أثر الإئتمان المصرفي على حجم الإدّخار المصرفي في الجزائر للفترة 2000،2016**، مجلة التكامل الاقتصادي،العدد 02، جامعة أدرار، 2018، ص35،36.

5_ **مدى انتشار العادة المصرفية ومستوى الوعي بالسياسة الإدّخارية وأهميتها:** فكل هذا تربطه علاقة طردية بتطور الودائع المصرفية.

هناك عوامل أخرى مرتبطة بالجهاز المصرفي تؤثر في حجم الودائع وهي:

1_ السمة الأساسية للبنك(سمعته وأهميته النسبية)؛

2_ سياسات المصرف اتجاه الودائع والقروض الاستثمار وغيرها؛

3_ موقع البنك والمكان الذي يشغله.

المبحث الثالث

كفاءة البنوك في استقطاب الودائع الإدّخارية

تُؤدي البنوك دورا حيويا في جذب الودائع والعمل على توظيفها في مختلف القطاعات الإقتصادية لتعظيم الأرباح، ولهدا فهي أمام مهمّة جدٌّ حساسة تتطلب منها كفاءة عالية ومرونة في توفير الموارد اللّازمة للتوظيف وإيجاد فرص جديدة للإئتمان لإستغلال الموارد.

ولتقييم أداء البنوك يتطلب ذالك اعتماد مجموعة من المؤشرات والتي من خلالها نكشف عن مدى كفاءتها في جذب الودائع الإدّخارية، وقد تمّت صياغة محتوى هذا المبحث وفقا للمطالب الثلاثة الآتية:

- ✓ **مفهوم الكفاءة في نشاط التعبئة لدى البنوك؛**
- ✓ **مظاهر كفاءة البنوك في تعبئة الإدّخار؛**
- ✓ **مؤشرات كفاءة البنوك في تعبئة الإدّخار.**

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة في نشاط التعبئة بالبنوك

إذا كان مفهوم التعبئة هو ذلك النشاط الهادف إلى تحويل الإدّخار من مجرد حجب جزء من الدخل عن الإستهلاك والإكتناز إلى إدّخار منتج، وإذا كان مفهوم الكفاءة هو النسبة بين النتائج المحقّقة بالنسبة للوسائل المستخدمة فإنّ:

مفهوم الكفاءة في تعبئة الإدّخار هو تعظيم النسبة بين المدّخرات المعبأة والأدوات المستخدمة في عملية التعبئة[1].

المطلب الثاني: مظاهر كفاءة البنوك في نشاط التعبئة

رغم إدراكنا لحقيقة أنّ قياس مدى كفاءة البنوك في ممارسة نشاط تعبئة المدّخرات هو أمر صعب ذلك أنّه سلوك يتضمّن أفعالا غير واضحة وغير ملموسة، إلا أننا نستطيع الإستدلال على وجود هذا النشاط ومقدار انتشاره بمجموعة من المظاهر نذكر منها مايلي[2]:

أولاً_ ارتفاع حجم المعاملات المصرفية لدى الأفراد:

كلما تمكنت الأنظمة المصرفية من جذب الأفراد نحو دائرة النشاط البنكي، وجعلت معظم معاملاتهم قائمة على المعاملات المصرفية خاصة ما بتعلق منها بالأدوات الإدّخارية، أمكننا القول بأنّ البنوك ذات كفاءة في إحداث تأثير إيجابي على نشاط التعبئة لديها.

ثانيا_ مدى تفضيل السلوك الإدّخاري على السلوك الإستهلاكي:

---

[1] بودراع أمنية، زيد أيمن: مرجع سبق ذكره، ص315.

[2] عبد القادر زيتوني، **تقييم كفاءة الأوعية المصرفية الجزائرية في دعم وتحفيز السلوك الإدّخاري لدى القطاع العائلي للفترة 1995_2016**، مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي، العدد 02، الجزائر،2019،ص36.

تستطيع الأنظمة المصرفية أن تُحفّز الأفراد على تفضيل السلوك الإدّخاري على السلوك الإستهلاكي خاصة في حال زيادة الدخول، وهذا من خلال ما توفّره لهم من أدوات وآليات مختلفة وما تقدمه من تحفيزات.

ولهذا فإنّ أيّ تغيّر في سلوك الأفراد باتجاه الطابع الإدّخاري يُترجم بفاعلية الدور الذي تؤديه البنوك في جذب المدّخرات من مختلف الفئات.

ثالثا_ القدرة الواسعة على تمويل المشاريع التنموية:

كلما قامت الأوعية المصرفية بممارسة نشاط تعبئة المدّخرات بشكل فعّال، دلّ ذلك على قدرتها على تمويل احتياجات الإقتصادي المحلي، وكذا قدرتها على رفع نسبة الإئتمان التي تغطّيها ذلك أنّ حجم الإئتمان تربطه علاقة قوية طردية بحجم الموارد التي تملكها المصارف.

رابعا_ مدى اتّساع شبكة الأوعية المصرفية:

تتفق بعض الدراسات على أنّ الدعم القوي لمستوى العمق المالي غالبا ما يُحدث تأثيرا إيجابيا على الرغبة الإدّخارية، وهذا العمق المالي قد يحصل بفعل اتّساع شبكة الأوعية المصرفية التي تخدم احتياجات المدّخرين.

خامسا_ مدى انحصار ظاهرة الإكتناز:

كلما تمكنت الأنظمة المصرفية من حصر الإكتناز و الحد من انتشاره في المجتمع، كلما كانت لها الفرصة في تعبئة المزيد من المدّخرات وهذا نظرا للعلاقة العكسية بين الإدّخار والإكتناز.

المطلب الثالث: مؤشرات كفاءة البنوك في تعبئة الإدّخار

من أجل تقييم مستوى قدرة البنوك على جذب الودائع الإدّخارية، توجد عدة مؤشرات يتم الإعتماد عليها في عملية التقييم، بحيث لا يمكننا الحكم على أداء أيّ بنك في مجال تعبئة الإدّخار إلا بعد التطرّق لهذه المؤشرات وتحليل نتائجها، والتي نذكر منها مايلي[1]:

أولا_ أهمية الودائع المصرفية في تغطية النشاط الإئتماني والإدخاري:

يقوم هذا المؤشر على مبدأ وجود علاقة ترابط طردية ودائمة بين الودائع و الإئتمان، فهو يعكس مدى اعتماد البنوك على الودائع في تمويل نشاطها الإئتماني والإستثماري وفقا للعلاقة التالية:

أهمية الودائع=الودائع المصرفية/ القروض والإئتمان

حيث يشير الإرتفاع في أهمية تغطية الودائع البنكية للنشاط الإئتماني والإستثماري إلى قدرة البنوك على استخدام أموال المودعين لتغطية حاجات القطاعات الإقتصادية، وهو ما يعكس قدرتها الكبيرة في جذب الودائع.

أما انخفاض أهمية الودائع فيعني تدهور القدرة الإيداعية للبنوك التجارية.

ثانيا_ درجة تأثّر الودائع المصرفية بالتغيّر في الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر درجة تأثّر الودائع البنكية بالتغيّر في الناتج المحلي الإجمالي كأحد المؤشرات لتقييم الأداء المصرفي في تعبئة المدّخرات من خلال جذب الودائع، حيث ينصرف هذا المؤشر إلى

[1] وفاء حمدوش،**تقييم قدرة البنوك التجارية على جلب الإدخار**، مجلة رؤى اقتصادية، بدون ذكر عدد، 1898-2010،جامعة الشهيد لخضر،الوادي، الجزائر، ص32.

تحديد درجة استجابة الودائع البنكية للتغيّر الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(PIB) باعتباره أحد مؤشرات الإقتصادي الكلي، وهل هذه الإستجابة منتظمة أم غير منتظمة، ويحسب وفق العلاقة التالية[1]:

درجة تأثّر الودائع المصرفية بالتغيّر في (PIB)=(Δالودائع/الودائع)/Δ(الناتج المحلي الإجمالي)/الناتج المحلي الإجمالي.

إذا كانت هذه الدرجة تزيد عن الواحد الصحيح: فإنّ ذالك يعني أنّ الإيداع المصرفي يستجيب بصورة منتظمة للتغيّرات التي تحصل في الدخل الحقيقي، والعكس إذا قلت هذه الدرجة عن الواحد الصحيح فإنّ تأثّر الودائع بالتغيّر الحاصل في الدخل الحقيقي يكون ضعيفا.

أمّا إذا بلغت هذه النسبة الواحد الصحيح فإن تأثّر الودائع عندها يكون مكافئا للتغيّر الحاصل في الدخل الحقيقي.

ثانيا_ درجة الميل نحو الإيداع المصرفي:

يقصد بالميل نحو الإيداع المصرفي المعدل الذي يكون عنده الشخص المعنوي أو الطبيعي راغبا في التخلي عن موارده النقدية وتقديمها بصورة ودائع إلى البنك مقابل حصوله على فائدة فيما يخص الودائع لأجل والتوفير، والحصول على الأمان والسرعة في التعامل وإنجاز المعاملات بالنسبة للودائع الجارية.

ويُعبّر عن الميل نحو الإيداع المصرفي بالعلاقة التالية[2]:

[1] وفاء حمدوش، مرجع سابق،ص33.

[2] نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

الميل نحو الإيداع المصرفي= إجمالي الودائع/إجمالي الناتج المحلي

ويعكس هذا الميل فاعلية البنوك في جذب الودائع وفق ما يجب أن يُكوّن حصتها من الناتج المحلي الإجمالي.ويتأثّر الميل نحو الإيداع المصرفي بجملة من العوامل نذكر منها:

- ✓ دافع الأفراد نحو الطلب على الودائع المصرفية؛
- ✓ أسعار الفائدة كونها العامل المحفّز لقرارات الأفراد بالإيداع؛
- ✓ أشكال الأوعية الإدّخارية المعروضة من قبل البنوك التجارية.

رابعا_ الميل الحدي للإيداع المصرفي:

يتمثل هذا المؤشر في الكشف عن معدل التغيّر في الإيداع المصرفي نتيجة تغيّر الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة، وبحساب هذا المؤشر لمجموعة من السنوات تستطيع إدارة البنك أن تحدّد مدى قوتها أو ضعفها في تغيير إتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي، ممّا يتعيّن عليها تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة والإستراتيجية المطبّقة لتعبئة المدّخرات وذالك بحسب النتائج المتوصّل إليها.

ومن الجدير بالذكر أنّ هناك عدة عوامل تؤثّر سلبا على الميل الحدي للإيداع المصرفي، ومن أهمّها نذكر مايلي[1]:

- ✓ تأثيرات أسعار الفائدة في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية؛

[1] وفاء حمدوش، مرجع سابق،ص33.

- ✓ عدم وجود سياسة إدّخارية واضحة؛
- ✓ عدم استجابة البنوك التجارية لإحداث تغيّر في أدواتها الإدّخارية بما يتناسب مع التطور الإقتصادي؛
- ✓ تأثيرات الخدمات المتعدّدة المحفّزة للأفراد على الإيداع بشكل عام واختيار بنك دون آخر.

خاتمة الفصل:

يعتبر الجهاز المصرفي الوعاء الإدّخاري الأكثر شيوعا داخل الإقتصاد فهو يضم عددا من المصارف تساهم في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الإقتصادي ويتولّى مسؤولية إعادة توزيعها وفقا للسياسة الإئتمانية المسندة للحاجات الإقتصادية، وتعتمد في أدائها لنشاط التعبئة على الوديعة المصرفية والتي تعتبرها أهم مورد لتمويل نشاطاتها خاصة الإئتمان، ولهذا فهي دائما تعمل على تعبئة المزيد من الودائع بهدف استمرارية نشاطها وتوسعه.

ولتحقيق ذلك يمكنها الإعتماد على استراتيجي ينفي جذب الودائع، تعتمد الأولى على السعر من خلال تقديم فائدة أعلى للعميل، إلا أنّ البنوك المركزية في مختلف الدول تحدّد هامش الفائدة المفروضة على الودائع لضمان المنافسة العادلة بين البنوك، وبالتالي هذه الإستراتيجية لن تحقق الهدف المنشود بكل فعالية مقارنة بالإستراتيجية الثانية التي تقوم على تقديم خدمات مصرفية أو غير مصرفية إضافية للعميل تتنافس عليها البنوك من حيث السرعة والدقة وانخفاض التكاليف، ممّا يجعل مستوى نشاط التعبئة يختلف من بنك لآخر.

ولتقييم هذا المستوى في كل بنك، وُجدت مجموعة من المؤشرات تساعد إدارة البنك في عملية التقييم لمعرفة ما إذا بلغت حد الكفاءة في تعبئة الودائع، ومن ثمّ معرفة مدى قدرة البنك على المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية للبلد.وقد لاحظنا في الآونة الأخيرة تكثيف الجزائر اهتمامها بالإدّخار، نظرا لأهميته في تمويل الإقتصاد المحلي الأمر الذي يتطلب منّا الوقوف على واقع الإدّخار بالبنوك الجزائرية وهذا ماسنتطرّق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

تمهيد:

بعد دراستنا النظرية لكل من الإدخار وأهمية البنوك في تعبئته، وباعتبار البنك هو المسؤول الأول في تعبئة الإدخارات، ولإظهار التقارب بين المعلومات النظرية التي تم التطرق إليها في الفصلين السابقين، اخترنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR(الوكالة الجهوية رقم 856 عين بوسيف)،والبنك الوطني الجزائريBNA(الوكالة الجهوية رقم 026 المدية) كدراسة حالة للتعرف على وضعية كلا البنكين في تعبئة المدخرات.

وسنحاول في دراستنا هذه إعطاء تعريف لكل من البنكينBADARوBNA عامةً، والوكالة الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 856عين بوسيف،والوكالة الجهوية للبنك الوطني الجزائري (026)المدية خاصةً.بالإضافة إلى تحليل تطور الودائع بالوكالتين، وتقييم واقع الإدّخار بهما وذلك لمعرفة مدى كفاءتهما في ممارسة نشاط التعبئة؛وتوضيح بعض الصعوبات التي تواجه البنكين في تعبئة الإدخار واقتراح بعض الحلول كعلاج لهذه المشاكل.

وعليه قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول:بنك الفلاحة والتنمية الريفيةوتعبئته للإدخارات؛

المبحث الثاني:البنك الوطني الجزائري وتعبئته للإدخارات؛

المبحث الثالث: دراسة كفاءة تعبئة الإدخارات في البنوك الجزائرية(BADR وBNA).

المبحث الأول

بنك الفلاحة والتنمية الريفية و تعبئته للإدخارات

يُعتّبرُ بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم العناصر المكونة للجهاز المصرفي ونشاطه،لهذا خُصِّصَ هذا الجزء من الدراسة التطبيقية لدراسة الحالة بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بوسيف،وسوف نتعرض بالحديث أولاعن المديرية العامة وهذا راجع أنّ جميع السياسات والاستراتيجيات يتم برمجتها وإعدادها فيها،وما على الوكالات التابعة لها إلا تنفيذ برامجها.ومن ثم التعريفبوكالة 856 عين بوسيف التي هي محل دراستنا، وتقديم واقع الإدخار فيها وهذا مما سنراه في المطالب الثلاثة التالية :

- ✓ **لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية،**
- ✓ **أساليب تعبئة الإدخار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية،**
- ✓ **تحليل تطور الودائع في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .**

المطلب الأول:لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتَطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتعريف ومبادئ البنك ثم تعريف الوكالة وإعطاء الهيكل التنظيمي لها:

الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

أولا- نشأة البنك: نشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة وهيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 106-82 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع القطاع الخاص تعاونيات الخدمات والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب الصيد البحري[1].وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دج مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000.000دج للسهم الواحد ليرتفع في بداية سنة 2000الى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

[1]www.badr-bank.net

يقع مقرها الاجتماعي في الجزائر 17 شارع نهج العقيد عمروش صندوق بريد 544 الجزائر حيث يوجد بها 12 موظفا يمارسون مختلف النشاطات البنكية [1].

ثانيا- تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة وطنية مالية تم إنشائها سنة 1982 كبنك تجاري، ذوشخصية معنويةوربحية واستقلالية مالية، رأسمالها 1.000.000.000دج، وينتمي هذا البنك إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي[2].**ثالثا:المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

من أجل القيام بمهامه على أكمل وجه يرتكز بنك الفلاحة و التنمية الريفية على مبادئ ندرجهافيما يلي:

1-**مبدأ الاستغلال:**على البنك توفير الجو المناسب للزبون أثناء التعامل معه، بتوفير المعلومات الدقيقة والصحيحة للزبون،ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الإقتصادية؛

2-مبدأ القرض والمخاطرة: على البنك أنْ يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغّل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائن آخرين؛

[1] رجم نور الدين، **دور سياسة الترويج في تسويق الخدمات المصرفية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، سكيكدة 2009/2008، ص109.

[2] طوبال أحلام، بن زينب ياسمينة، **دور البنوك في تمويل قروض مشاريع المؤسسات المتوسطة والصغيرة** ،مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة يحي فارس المدية، 2018،2019، ص2

3- مبدأ السيولة النقدية:يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لديه، لمواجهة طلبات السحب في أي وقت.

4-مبدأ الخزينة: يُلزَم البنك بترك نسبة معينة من الأموال في خزينته لتغطية حسابات المتعاملين ومعاملاتهم، أما الفائض فيرسل للبنك المركزي؛

5- مبدأ الأمن: يوفر البنك للعميل الآمان من خلال حماية أمواله من الضياع أو السرقة ونلمسذلك من خلال التدقيق والمراقبة.

رابعا- التعريف بوكالة عين بوسيف856لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :

في إطار توسيع النشاطات التجارية الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ونظرا لحجم الحاجات ولتمويل النشاطات ذات الطابع الفلاحي والاستثماري خاصة فيما يخص ولاية المدية جاء قرار إنشاء وتأسيس الوكالة 856 في تاريخ 1983/12/31، حيث تعتبر الوكالة خلية من الخلايا القاعدية البنكية للمؤسسة النقدية بنك الفلاحة والتنمية، وتدخل ضمن الهيكلة القاعدية لهذه الأخيرة مايسمى الوكالات المحلية للاستغلال والتي تعتبر الوسيط المباشر مع الزبائن وذلك حسب التنظيم الجديد الذي يرمي إلى الهيكلة الجديدة للبنوك وإعطائه الطابع التجاري البحت بموجب التعليمة التنظيمية الصادرة بتاريخ 2009/04/23.

تقع الوكالة 856 بشارع عامر قدور عين بوسيف ولاية المدية تضم 15 موظفا[1]،يمارسون مختلف النشاطات البنكية .

[1] وثائق وكالة عين بوسيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

خامسا- خدمات وكالة عين بوسيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تتمثل خدماتها فيما يلي[1]:

1-التمويل الإيجاري LASING؛

2-قرض التحديETTAHDI؛

3-قرض الرفيقRAFIG؛

4-ودائع لأجل؛

5-حسابات التوفير والإحتياط؛

6-القرض السندي؛

7-دفتر توفير شباب؛

8-التأمين البنكي؛

9-القروض المدعمة من طرف الدولة ANGEMوCNACوANSEJ.

سادسا- أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

وفقا للقوانين المعمول بها في المجال المصرفي يسعى البنك إلى تحقيق مجموع من الأهداف المتمثلة فيما يلي[2]:

1-معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض مثلا الصرف والصندوق؛

2-فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع ،

3-المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى،

[1] وثائق مقدمة من البنك

[2] .نفس المرجع السابق.

4-المشاركة في تجميع الإدخارات،

5-اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية،

6- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

سابعا: الهيكل التنظيمي لوكالة عين بوسيف:تنقسم الوكالة إلى فرعين أساسين هما[1] :

1-مكتب الواجهة ويتكون من:

أ- قطب المعاملات البنكية: يحتوي على مكتب المعاملات السريعة ويقوم بالتدوين المحاسبي للتعاملات المالية وكل المعاملات المتعلقة بالصندوق (إما إيداعأو سحب)؛

ب- قطب الزبائن: يهتم بالتوجيه والتكفل بجميع حاجيات الأفراد والشركات؛

ت- تأطير نشاط الموظفين التابعيين للقطب؛

ث- مراقبة ومتابعة فتح الحسابات؛

ج- تحديد الأهداف الخاصة والعامة ذات الطابع التجاري؛

وضع مخططات التعبئة لتحقيق الأهداف المسطرة؛

2-المكتب الخلفي: ويعتبر لمكتب الواجهة وتتمثل مهامه فيما يلي:

أ- القيام لإشراف وإعلام وتوجيه المعاملات الخاصة بالزبائن؛

ب-يسهر على تنفيذ الأوامر الواردة من مكتب الواجهة؛

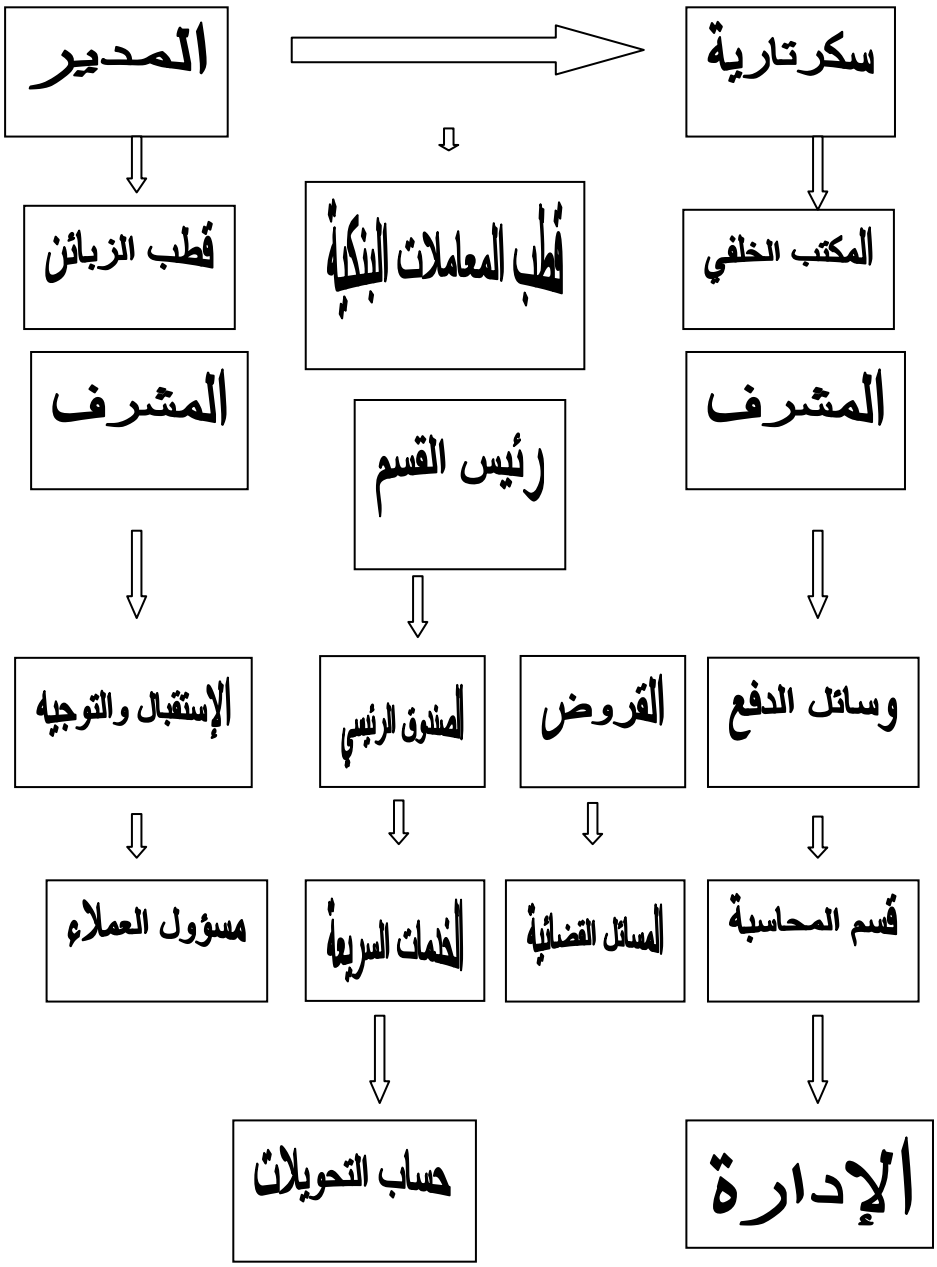
[1] وثائق وكالة عين بوسيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ت-كل المهام المتعلقة بالقروض،

ث-عمليات التجارة الدولية،

ج-العمليات الإدارية والمحاسبية.

شكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لوكالة عين بوسيف 856



المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق بنكية مقدمة من طرف وكالة عين بوسيف

المطلب الثاني:أساليب تعبئة الإدخار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى رفع الحصة السوقية والعمل على إرضاء الزبائن عبر الإهتمام بتوقعاتهم وإشباع حاجاتهم ورغباتهم، وبالتالي فهو يقوم بتعبئة الإدخار من خلال فتح وطرح عدة أنواع من الحسابات التي تتوافق مع احتياجات ومتطلبات العملاء معتمدا في ذلك على بعض الوسائل والسياسات و التي سندرجها في الفرعين الآتيين[1]:

الفرع الأول: وسائل تعبئة الإدخار في وكالة عين بوسيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا- الحساب الجاري:يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا ، بحيث لا تمنح فوائد على هذا النوع من الإدخار .

ثانيا -حساب الصكوك (الشيكات):تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد أو الجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري(جمعيات،إدارة.....)، وذوي الأجور الراغبة في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.

ثالثا: دفتر التوفير livret épargne BADR:

وهو عبارة عن منتج مصرفي يُمَكِن الراغبين في إدخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك، أو تكون بدون فائدة حسب رغبات المدخرين، وباستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع وسحب الأموال في

[1] وثائق داخلية للوكالة .

جميع الوكالات التابعة للبنك، وبذلك فإنّ هذا المنتج يُجنب أصحاب دفاتر التوفير مشاكل وصعوبات نقل الأموال من مكان لآخر. وعلى هذا الأساس و حسب وكالة عين بوسيف نقسم دفتر التوفير إلى دفترين[1]:

1- دفتر التوفير بفوائد **ورمزه 251**؛

2-دفتر التوفير بدون فوائد **ورمزه 260**.

رابعا- دفتر الشباب(القُصَر):LIVRET EPARGNE JUNIOR

وهذا الدفتر مُخصص لأبناء المدخرين لمساعدة أبنائهم للتمرس والتدريب على الإدخار في بداية حياتهم .

إنّ دفتر توفير الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين حيث حُدد الدفع الأولي بـ 500دج، كما يُمكن أن يكون الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات تلقائية أوتوماتيكية منتظمة.ونقسم هذا الدفتر إلى نوعين حسب الوكالة[2]:

1- دفتر القُصّر بفوائد **ورمزه 281**؛

2-دفتر القُصّر بدون فوائد **ورمزه 381**وبدأ نشاطه سنة2020.

كما يستفيد الشاب صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية ذو الأقدمية التي تزيد عن خمس سنوات الإستفادة من قروض مصرفية تصل إلى مليونين دينار جزائري .

[1]مقابلة مع نائبة مصلحة تعبئة الإدخار،(أمال بن شعبان)، في مكتبها يوم:24-05-2022.

[2]نفس المرجع السابق.

خامسا- دفتر الفلاح:هو دفتر مُخَصص للفلاحين لتعبئة إدخاراتهم الناتجة من المحاصيل الزراعية الموسمية وخاصة القمح وتزيد الودائع بزيادة المحصول والعكس صحيح.وينقسم إلى نوعين:

1-دفتر الفلاح بفوائد **ورمزه 397**؛

2-دفتر الفلاح بدون فائدة**ورمزه 398** وبدأ نشاطه في 2019.

سادسا-بطاقة بدر Carte BADR

هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع والسحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآليةللأوراق النقدية (D.A.B).

كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى.

سابعا- سندات الصندوق les bons de caisse:

أ-**تعريفها:**هو صك قابل للتداول يصدر من طرف البنك وهو عبارة عن تفويض لأجل وبعائد مُوجه للأشخاص المعنويين والطبيعيين.

ب-خصائصه:

1-هي صيغ لتوظيف لأجل ؛

2-هي حسابات لإيداعات لأجل ؛

3-هي سندات مشتقة من فئة :

10.000، 50.000، 100.000،500.000، 1000.000، 5000.000دج

✓ يجوز إشراك في سندات الصندوق شكلين هما:

* بدون إسم: أي أنّ إسم صاحب السند لا يعرفه إلا البنك.

* مسجل: أي أنّ صاحب السند يسجل السند باسمه

✓ سندات الصندوق للمدعين توفر إمكانيتين هما :

*على الفائدة السنوية المستحقة الدفع في الوقت المحدد، وإذا كانت الفترة قصيرة غير مسموح بها وتدفع عندالاستحقاق.

*في الفائدة المستحقة مقدما (أقل من سنتين ومبلغ لا يتجاوز 500.00)، وغير مسموح للدفع المسبق للمشتركين الذين استفادوا خلال السنتين.

✓ يسمح بالدفع المسبق بناءا على طلب العميل لكنها تخضع لشروط .

✓ الحد الأدنى للتوظيف هو 10.000دج، وأقل مدة للتوظيف هي 03 أشهر

✓ جميع الفوائد المدفوعة من قبل البنك لصالح العملاء تخضع لفرض الضريبة المقتطعة من المنبع وتسدد للخزينة يوميا:

*سندات الصندوق الاسمية 10٪ .

*سندات الصندوق المجهولة(لحاملها) 30٪ .

✓ يرصد الحسابات بعد خصم الفائدة.

ثامنا- الودائع لأجل DAT: هو حساب مفتوح ليسهل على الأشخاص الطبيعيينوالمعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم من أجل توظيفها إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك.

وتتمثل خصائصها فيما يلي :

1-هو صيغة لتوظيف لأجل؛

2-هذا الحساب توضع فيه الأموال العمومية؛

3-لا يُمكِن لصاحبها الحصول على المبالغ الموضوعة في هذا الحساب قبل مدة استحقاق الوديعة؛

4-يحدد الحد الأدنى للتوظيف في حساب مبلغ 10.000دج في حين أن الحد الأعلى غير محدد؛

5-أقل مدة للتوظيف في حساب **(DAT)**هي 03 أشهر؛

6-يمكن تجديد هذا الحساب باتفاق ضمني وهذا التجديد لا يكون إلا عند الاستحقاق وبعد تسديد فعلي للمبلغ الاسمي، ويتم استرجاع المبلغ الاسمي عن طريق حوالة مصرفية لصالح العميل.

7-الفوائد المستحقة على حساب (DAT)تدفع في نهاية كل دورة سنوية، وتدفع في تاريخ الاستحقاق وتوجه أليا في حساب العميل، ويخصم صافي الضرائب من المنبع حسب الظروف السائدة وتسدد لخزينة الدولة

تاسعا-حسابات بالعملة الصعبة:وهي عبارة عن منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائد محدد حسب شروط البنك.

الفرع الثاني: سياسات تعبئة الإدخار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل سياسات تعبئة المدخرات لوكالة عين بوسيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ما يلي [1]:

أولاً- سعر الفائدة: يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على جذب أكبر من المودعين وذلك عن طريق التأثير على أسعار الفائدة الممنوحة للمودعين،ولكن دون التعدي للسقف الموضوع من طرف بنك الجزائر ومراعاة أسعار الفائدة الممنوحة من طرف البنوك المنافسة، ومحاولة إغراء المودعين وخاصة الكبار منهم بسعر فائدة أعلى.

ثانيا- تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمودعين:يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تحسين نوعية الخدمات المقدمة من طرفه، أي الجودة والسرعة والحرص أكثر على تحقيق رغبات ومتطلبات زبائنه، وذلك بتوفير كل سبل الراحة والاستقبال الجيدة للعملاء، وكذلك طرح منتجات تتماشى مع رغبته، مثلا يطرح بنك الفلاحة والتنمية الريفية دفاتر إدخار بالفائدة ودفاتر إدخار بدون فائدة وذلك حسب رغبة المودعين.

[1] مقابلة مع نائب مدير الوكالةوأمال بن شعبان المكلفة بخدمة الزبائن في المكتب يوم : 2022/06/07

ثالثا- التسويق: تغيب سياسة التسويق في وكالة عين بوسيف بنك بدر، وذلك لغياب كوادر بشرية مؤهلة لها القدرة ومهارات عالية في هذا المجال.فهي تكتفي فقط ببعض اللوحات الإشهارية وبعض خرجات التوعية للأفراد .

رابعا-سمعة البنك: يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تحسين والمحافظة على سمعته وذلك المودعين الحاليين ومحاولة كسب مودعين جدد، وذلك عن طريق المحافظ على مركزه المالي والوفاء بكل إلتزماته سواء كانت اتجاه عملائه أو اتجاه بنك الجزائر.

خامسا-منح تسهيلات ائتمانية للمودعين :يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمودعين تسهيلات ائتمانية، مثلا نجد أنّ البنك يمنح أصحاب حساب دفاتر الإدخار القُصر الحق عند بلوغهم سن 18 فأكثر الحصول على ائتمان من البنك لبناء حياته دون أي عراقيل ولهم أولوية في القرض.بالإضافة أن البنك يمنح تسهيلات أخرى للأفراد في سحب أموالهم من أي وكالة غير التي أودع بها نقوده، ويعمل على توفير السيولة عند مطالبة الأفراد بحقوقهم.

سادسا- مواكبة التطورات والتكنولوجية:يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مواكبة التطورات والتكنولوجيا الحاصلة في السوق المصرفية كتعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية،وتقليل وقت تنفيذ كل العمليات أي سرعة الأداء بالإضافة للجودة وكذلك إدخال تقنيات جديدة كالتقنية التي تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية، والتي تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة.

المطلب الثالث:تحليل وتقييم تطور تعبئة الإدخار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لجلب وتجميع أكبر قدر من المدخرات وذلك من خلال السياسات التي يضعها والخطط التي يرمي لتحقيقها، ومن أجل تقييم البنك في جذب المدخرات، اعتمدنا في دراستنا هذه على حجم الودائع لوكالة عين بوسيف 856 التي سنقوم بتحليل وتقييم تطورها، وذلك من خلال وضع جدول يبين حجم الودائع لخمس سنوات الأخيرة:

2017، 2018، 2019، 2020، 2021

جدول رقم (01): تطور الودائع في وكالة عين بوسيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الوحدة :الدينار الجزائري

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
دفتر التوفير بفوائد:251	121.800.795	127.295.892	118.423.344	95.889.888	88.011.681
دفتر التوفير بدون فوائد:260	196.558.138	218.094.788	275.708.609	352.115.361	325.531.430
دفتر الشباب اقل من 18بفوائد:281	2.809.923	2.953.395	3.031.872	3.213.593	3.168.552
دفتر الشباب القُصر بدون فوائد:381	//////////	//////////	//////////	83.000	1.236.000
دفتر الفلاح	//////////	//////////	19.125.872	23.730.450	7.495.508
المجموع	321.168.856	348.344.075	297.866.471	47.5032.292	330.681.578

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق من الوكالة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور حجم الودائع حسب وسائل التعبئة ومجموعها في كل سنة من السنوات المدروسة 2017- 2021 أنّ:

1-تعبئة الإدخار عن طريق دفتر التوفير بدون فوائد كانت تزداد من عام لآخر في المقابل حجم الإدخار عن طريق دفتر بفوائد كانت تتناقص ونفسر هذا أن الأفراد يتهربون من عامل الربا ويفضلون التعبئة الخالية من الفوائد، وهذا مما يعكس أن الثقافة الدينية لها دور في جذب الإدخارات.

2-ونلاحظ أيضا أن حجم الودائع عن طريق دفتر القُصر بفوائد قدرت بـ**3.168.552 دج** حيث تناقصت في 2021 مقارنة 2020 وذلك لانّ الوكالة اعتمدت وسيلة أخرى وهي دفتر إدخار الأشبال بدون فائدة مما جعل أولياء القُصّر أيضا يفضلون الإدخار بدون فائدة .

3- أما الإدخار عن طريق دفتر الفلاح فكان يزداد بزيادة المحصول الفلاحي وينقص بقلة المحصول، ففي 2020 كان حجم الودائع**23.730.450 دج** والذي كان مرتفع مقارنة بالسنوات الأخرى نتيجة للموسم الفلاحي كان جيد.

أما في ما يخص مجموع الودائع في كل سنة فحسب معطيات وكالة عين بوسيف وحسب الجدول أعلاه، نلاحظ أنها قدرت بـ:**475.032.292دج**في سنة 2020 فكانت مرتفعة مقارنة بـ2019 والتي قدرت بـ:**297.866.47 دج** وذلك لتطور ثقافة الفلاح بالإدخار واعتماد الوكالة وسائل أخرى كدفتر التوفير ودفتر الأشبالبدون فائدة، بالإضافة أنّ الوكالة اعتمدت سياسة الإشهار و الخرجات التوعوية لإقناع الأفراد.

وبالتالي نستطيع القول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ناجح في جذب الإدخارات ويثبت هذا تزايد الودائع من سنة لأخرى.

ولتقييم تطور حجم الودائع في البنوك الجزائرية أكثر سنتطرق إلى دراسة تطبيقية في بنك الوطني الجزائري في مبحث ثاني.

المبحث الثاني

البنك الوطني الجزائري وتعبئته للإدخارات

يُعتبر البنك الوطني الجزائري عامة ووكالة ولاية المدية خاصة (026) مؤسسة متخصصة ورائدة في تمويل المشاريع الإقتصادية، ومن أجل القيام بهذا فهي تقوم بتعبئة المدخرات، ولضمان أكبر قدر ممكن من التعبئة اللازمة للقيام بوظائفها فهي تتبع عدة أساليب وسياسات،ولمعرفة وكشف طبيعة الأساليب والسياسات المتبعة قمنا بإعداد دراسة تطبيقية والتي تم تلخيصها في ثلاثة مطالب:

- ✓ **لمحة عن البنك الوطني الجزائري؛**
- ✓ **أساليب تعبئة الإدخار في البنك الوطني الجزائري وكالة المدية(026)؛**
- ✓ **تحليل تطور تعبئة الإدخار في بنك BNA.**

المطلب الأول: لمحة حول البنك الوطني الجزائري

ولنرى ما درسناه نظريا على أرض الواقع تَوجَهنا نحو الوكالة الرئيسية للبنك الوطني الجزائري المتواجدة في ولاية المدية وسط المدينة حي الأخوة باشن، حيث قام المسؤول بخدمة الزبائن بالتعريف بالبنك الوطني الجزائري عموما ووكالة المدية خصوصا ولكم نبذة عما عرفناه[1]

الفرع الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري(BNA)

أولا- تعريف البنك الوطني الجزائري:يحتل البنك الجزائري مكانه معتبرة في الجهاز المصرفي لماله من وظائف وخدمات وأنشطه متنوعة تساهم في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

تأسس البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، وهو يتفرع إلى عدة وكالات 292 وكالة عبر التراب الوطني من بينها وكالة المدية .

ثانيا- وظائف البنك الوطني الجزائري: من بين الوظائف التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري نجد:

1- تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات؛

2- القيام بمختلف العمليات البنكية نقدا عن طريق الشيكات والكمبيالات.....إلخ؛

3- منح القروض بمختلف أشكالها؛

4- إيجار الصناديق؛

5-دراسة كل المعطيات البنكية الخاصة بالصرف والقروض في التشريع البنكي؛

[1] وثائق مقدمة من بنك الوطني الجزائري وكالة المدية (06).

6- تمويل التجارة الخارجية.

ثالثا - أهداف البنك الوطني الجزائري:

من أهم الأهداف التي يُسطرها البنك الوطني الجزائري نجد:

1_القيام في مختلف العمليات من جمع الودائع، ومنح القروض؛

2- مواكبة الإصلاحات النقدية والتطور التكنولوجي بإدخال وسائل حديثة؛

3-احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي الجزائري،

4-إحداث تنمية اقتصادية في الجزائر.

الفرع الثاني: تقديم لوكالة المدية (026)-BNA

أولاً- تعريف لوكالة المدية BNA:

وكالة البنك الوطني الجزائري BNA،المتواجدة وسط المدينة حي الأخوة باشن، هي أحد الفروع الرئيسية للبنك الوطني الجزائري، حيث تمتاز بالاستقلالية المحدودة ومحدودية إتخاذ القرارات، وتقوم هذه الوكالة في جميع العمليات التجارية على إقراض وتوظيف الأموال والتجارة الخارجية، واستقبال الزبائن كل فيما يخصه .

وكلما تجاوز القرار قدرات الوكالة ترجع هذه الأخيرة إلى المركزية التي تقوم باتخاذ القرار وتوجهه للوكالة للتطبيق.

ثانيا- وظائف وكالة المدية BNA: تقوم وكالة المدية بمعالجة برامج البنك الوطني المسطرة في إطار قانوني وفقا للتشريعات البنكية ومن أهم وظائفها:

1-تحصيل الودائع في مختلف أنواعها؛

3-خصم وتحصيل الأوراق التجارية؛

3_القيام في عمليه الصرف والتجارة الخارجية؛

4 - القيام بعمليات الإقراض والاقتراض المختلفة؛

5- تحصي الشيكات وعمليات التحويل.

ثالثا- أهداف وكالة المدية BNA:

من وراء وظائفها تسطر الوكالة أهدافا تتمثل في:

1-جلب عدد أكبر من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم للمحافظة على ولائهم وكسبهم؛

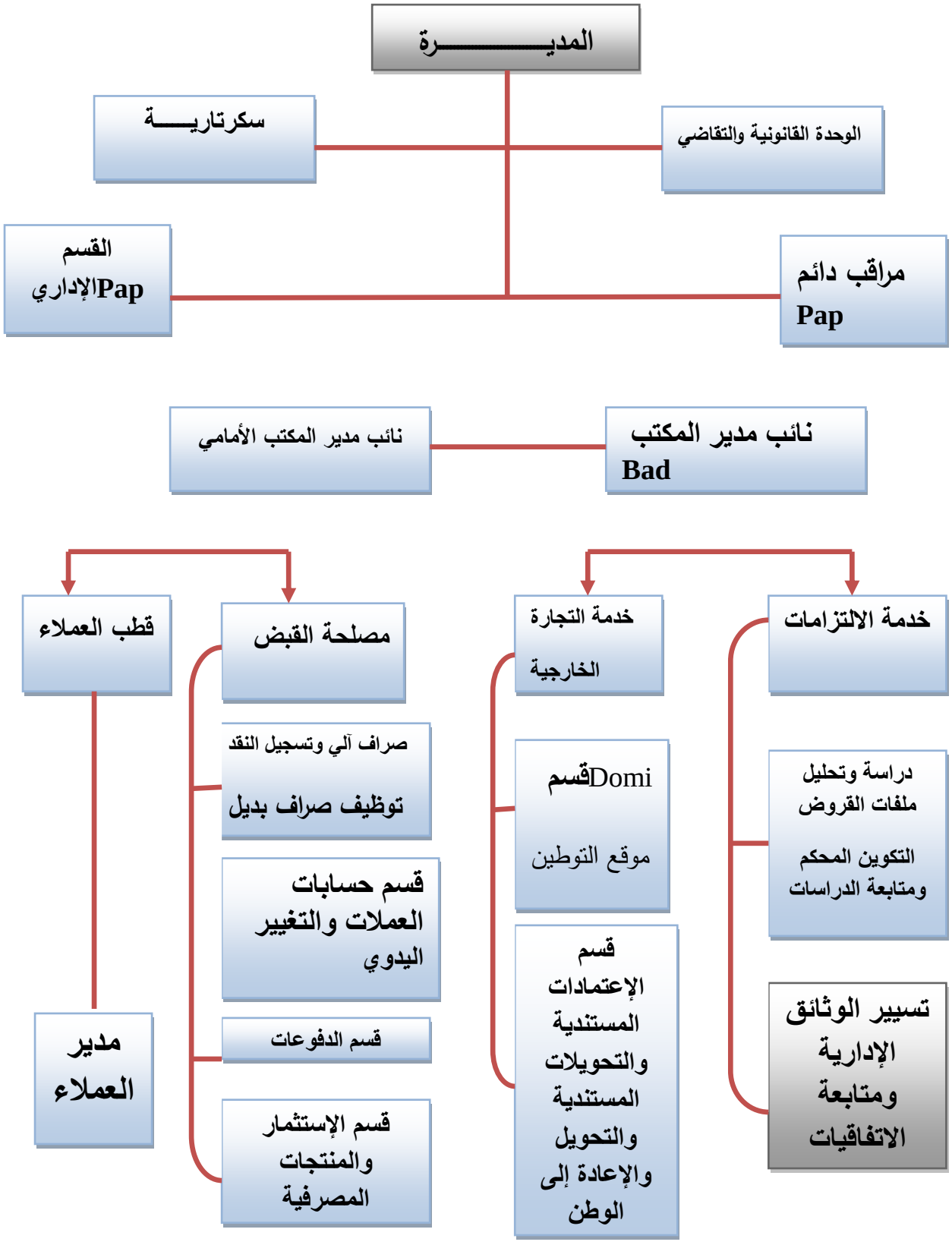
2-تحقيق الربحية لضمان الاستمرار؛

3-العمل على تلبية كل حاجيات الزبائن لخلق الثقة بينهم؛

4-المساهمة في الاقتصاد الوطني.

رابعا- الهيكل التنظيمي لوكالة المدية BNA:إنّ هيكل وكالة المدية يضم مختلف الأقسام والمصالح ولقد وضع الهيكل التنظيمي الحالي للوكالة بهدف توجيه جهود الوكالة أكثر لتحسين نوعية الخدمات المقدمة كحسن استقبال الزبائن وتحقيق مصالحهم بأرقى الوسائل وفي أسرع وقت ممكن، حيث قام المُؤطر بتوضيح الهيكل التنظيمي للوكالة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02):الهيكل التنظيمي لوكالة المدية_ BNA



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(01)

المطلب الثاني :أساليب تعبئة الإدخار في بنك الوطني الجزائري وكالة المدية

سنتطرق في هذا المطلب إلى فرعين الفرع الأول وسائل تعبئة الإدخار في الوكالة والفرع الثاني سياسيات التي يستخدمها البنك في جذب الودائع.

الفرع الأول : وسائل تعبئة الإدخار في ban وكالة المدية (26)

تتشابه أدوات التعبئة في البنوك التقليدية إلا أنّ البنك الوطني الجزائري اعتمد في الآونة الأخيرة شباك جديد خاص بالصيرفة الإسلامية، وكانت أول خدماته قروض الحاج والسكن الإيجاري وسنوضح وسائل التعبة في هذا البنك باختصار، لأنّه تم التطرق إليها بالتقريب بشكل مفصل في المبحث الأول ونوجزها في النقاط الآتية :

أولا- سندات الصندوق: وهو صك قابل للتداول موجه للأشخاص المعنويين والطبيعيين،

ثانيا- حسابات الإدخار: يفتح في شكل دفتر في حوزة الزبون ويسجل فيه كامل عمليات الدفع والسحب،

ثالثا: ودائع لأجل،

رابعا: ودائع جارية.

خامسا- دفتر الإدخار الإسلامي:هو حساب يتوافق مع مبادئ الشريعة، يحتوي أموال أَوْكلها أفراد إلى البنك قصد استثمارها في مشاريع تمويلات إسلامية، ويُمكن للزبون الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح، ويعتمد هذا الحساب على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية ومن مزايا هذا الحساب [1]:

1-الوفرة: أموالكم متاحة في جميع الأوقات؛

[1] وثائق مقدمة من بنك الوطني الجزائري وكالة المدية .

2-الأريحية: يتم تقديم بطاقة إدخار لكم؛

4-الآمان: أموالكم في أمان؛

5-المطابقة: يتم استثمار أموالكم في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني:سياسات تعبئة الإدخار في بنك الوطني الجزائري

يُمكِن أنْ نُجمِل سياساته في ما يلي[1]:

أولا- الملصقات: وهي وسيلة تستخدم للتعريف بالبنك وبخدماته ويمكن للعميل رؤيتها عند دخوله للوكالة؛

ثانيا- الانترنت: يمتلك البنك موقعا على الانترنت باللغة الفرنسية يُستخدم كوسيلة:

1- للإشهار عن مختلف الخدمات التي يقدمها البنك؛

2-تقديم بطاقة تعريفية بالبنك وباستراتيجياته التي يسعى إلى تحقيقها؛

3-إيضاح مختصر لشروط فتحا لحسابات في البنك، حسابات جارية، حسابات لأجل؛

ثالثا- تنويع الخدمات المقدمة للزبائن: يقوم البنك بجذب أكبر عدد من المودعين، وذلك عن طريق طرح مجموعة من الخدمات المتنوعة وذات الجودة العالية لزبائنها لتتمكن من إرضائهم وتلبية حاجاتهم.

[1] مقابلة مع المسؤول المكلف بخدمة الزبائن يوم: 07-06-2022

رابعا- حسن الاستقبال والمعاملة: يعمل البنك على حسن استقبال زبائنه وتوفير كل سبل الراحة لهم، وعدم التماطل في أداء عمله اتجاههم لكي لا يخسرهم بالإضافة إلى حسن المظهر.

خامسا-نوعية الخدمات المقدمة: يعمل البنك على تقديم خدماته بجودة لأنّ هذا يؤثر على المودعين الذين يتوجهون للبنك، وبهذا يكون البنك قد استطاع كسب ثقة مودعين ويصبحون من الزبائن الأوفياء له،

سادسا- المحافظة على سمعة البنك: وذلك بتوفير عنصر الآمان والسرية في التعامل مع المودعين،

سابعا- الإعتماد على الصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة كالمرابحة ،

ثامنا- خدمة الدفع الإلكتروني: خدمة مخصصة لعملاء البنك الحاملين للبطاقة البنكيةCIB المقبولة لدى الشركات، المؤسسات والمتاجر المعتمدة لخدمة الدفع عبر الإنترنت؛

تاسعا- سعر الفائدة: يعمل البنك الوطني الجزائري على جذب أكبر عدد ممكن من المودعين وذلك عن طريق التأثير عل أسعار الفائدة الممنوحة للمودعين ولكن دون تعدي السعر المسقف من طرف بنك الجزائر؛

عاشرا-التسويق: يعمل البنك على موظفين أكفاء لهم القدرة على إقناع الزبائن في تعبئة إدخاراتهم في هذا البنك،عن طريق الوفاء بالوعود المبرمة معهم، وحسن الاستقبال والتعامل.

المطلب الثالث: تقييم تطور حجم الودائع في بنك الوطني الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة سابقة للبنك الوطني الجزائري لأنّ الوكالة التي اخترتها قيد الدراسة لم توافق على تزويدنا بحجم الودائع وذلك نظرا لسرية البنك في نشاطه ولهذا اعتمدتُ على حجم الودائع لدراسات سابقة.

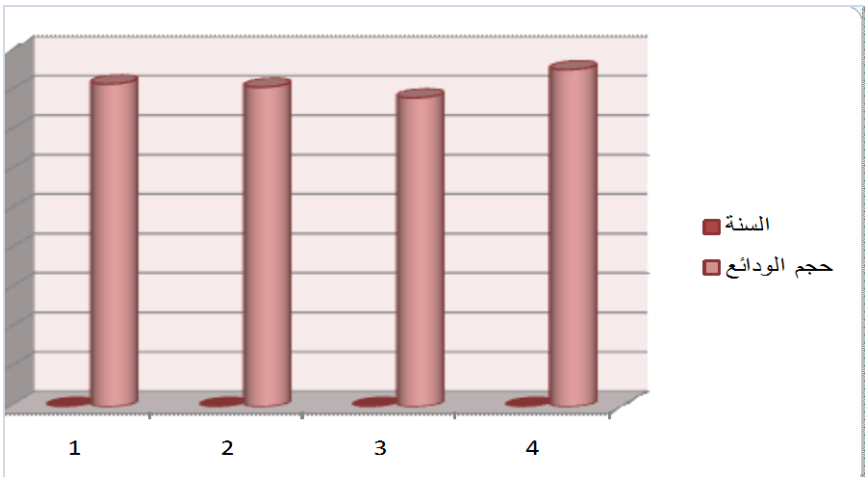
الجدول رقم(02): حجم الودائع في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة: المليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017
حجم الودائع	1635985	1619764	1565522	1708524

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على أوصغير الويزة، مرجع سابق.

الشكل(03):تطور حجم الودائع خلال الفترة الممتدة من (2014-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الجدول رقم(02)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والتمثيل البياني والذي يمثل تطور حجم الودائع في البنك الوطني الجزائري أنّ قيم مبالغ الودائع عرفت انخفاضا في سنة 2016 مقارنة بسنة2015 بمبلغ ويرجع هذا التغيير إلى انخفاض الودائع المتأتية من قطاع المحروقات من جهة، والتأثر بالتراجع الاقتصادي من جهة أخرى، ليعاود الارتفاع سنة2017 ليصل إلى مليون دج، ويلاحظ أن استراتيجيات جذب الودائع أثرت في حجم الودائع خاصة دفاترالتوفير المغناطيسي والتقاعد الذي لاقى رواجا كبيرا لدى العملاء.

المبحث الثالث

دراسة كفاءة نشاط تعبئة الإدخارات في البنوك الجزائرية

لاشك في أنّ مصطلح الكفاءة كان وما يزال لحد الساعة عند أغلب المؤسسات الجزائرية الاقتصادية منها والخدماتية مفهوما ليُعتدّ ولا يؤخذ به، لأنّه ببساطة إذا ألقينا نظرة سطحية فإننا سنقع على حقيقة إن لكل صناعة ولكل خدمة ولكل نشاط مؤسسة واحدة ترعي شؤونه،وتسيطر على مهامه، ومادامت المنافسة غائبة فإنّ مؤشر الكفاءة لن تحتكم ولن تخضع له مؤسساتنا الجزائرية كمرشد ومقيم للأوضاع.

وأخص بالذكر في ذلك أداء نشاط تعبئة المدخرات، هذا الجانب الذي ظل على مدار سنينعديدةتحت المستوى المطلوب وذلك على الرغم من الإهتمام التنظيري البليغ الذي حُضي به جانب الإدخار. ولذا سنوضح مدى كفاءة البنوك الجزائرية في تعبئة الإدخار من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

- ✓ **قدرة وفاعليةالبنوك الجزائرية فيتعبئة المدخرات ودرجة مرونتها،**
- ✓ **قياس كفاءة البنوك الجزائرية في جذب الإدخار،**
- ✓ **الصعوبات التي تواجه البنوك الجزائرية في تعبئة الإدخار.**

المطلب الأول: قدرة وفاعلية البنوك لجزائرية في جذب الودائع ودرجة مرونتها

سنحاول تحليل بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم أداء البنوك في جذب الودائع والتي من شأنها تنعكس على أداء النظام البنكي الجزائري.

الفرع الأول: قدرة وفاعلية البنوك الجزائرية في جذب الإدخار:

تقاس قدرة و فاعلية البنوك في جذب الإدخار بمدى ايجابية ارتفاع حجم الودائع البنكية من خلال ربطها بالناتج المحلي الإجمالي والذي يعرف بالميل المتوسط للودائع البنكية، ويعكس لنا هذا المؤشر ، وفقا لحصتها من الناتج، كما تحدد مدى قوة أو ضعف البنوك في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي من خلال مؤشر الميل الحدي للإيداع الذي يقيس معدل التغير في الإيداع البنكي، الناتج عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي، مما يترتب عليه ضرورة تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة والإستراتيجية المطبقة والتي على أساسها يتم تحفيز الطلب على الودائع البنكية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الذي يلخص حركة الودائع ومرونتها خلال الفترة الممتدة من (2013-2017) كما يلي[1]:

[1] كبور نعيمة، **تقييم أداء النشاط الإئتماني للبنوك التجارية في الجزائر**،مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد02 (2019)، ص3.

الجدول رقم (03):حركة الودائع ومرونتها الدخلية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

السنة	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	إجمالي الودائع	ودائع تحت الطلب إجمالي الودائع٪	ودائع لأجل إجمالي الودائع٪	PIB	الميل المتوسط: إجمالي الودائع / PIB	الميل الحدي: Δ إجمالي الودائع / Δ PIB
2013	3587.5	3691.7	7229.2	48.86	51.06	16650.2	0.43	1.22
2014	4434.8	4083.7	8518.5	52.06	47.94	17242.5	0.49	2.17
2015	3891.7	4443.3	8335	46.69	53.31	16591.9	0.50	0.28
2016	3732.2	4409.3	8141.5	45. 84	54.16	17406.8	0.47	0.23-
2017	4499.0	4708.5	9207.5	48.86	51.14	18906.6	0.48	0.71

المصدر:إعداد الطالبتين إعتمادا على:كبور نعيمة، مرجع سابق، ص339

فحسب الجدول أعلاه عَرفت حجم الودائع البنكية في الجزائر تطورا ملحوظا نظرا لتوسع القطاع البنكي الجزائري من سنة لأخرى، وارتفاع عدد البنوك والمؤسسات الماليةالناشطة فيه، ففي 2017 نلاحظ أنَّ حجم الودائع ارتفع إلى 4499نتيجة لارتفاع متوسط سعر البترول بـ 20.2% إلا أن نسبة نموها كانت منخفضة في 2015 و2016،حيث قدرت بـ 2.2%و2.3% على التوالي مقارنة بـ 2014، أين عرفت زيادة بـ 17.8% و8.06% في 2013، وقد مسّ هذا الانخفاض الودائع تحت الطلب والتي قدرت ب52.06% في 2014 وأصبحت 46.69% في 2015و45.84% في 2016 وهذا راجع لانخفاض ودائع قطاع المحروقات، وكان هذا الانخفاض على مستوى البنوك العموميةوالخاصة بنسبة 11.2%، و17.8% على التوالي، رغم أن نسبتها كانت مرتفعة في السنوات السابقة مقارنة

بالودائع لأجل،بالمقابل ارتفعت هذه الأخيرة في المجمل أين انتقلت من 53.31 % في 2015 إلى 54.4% في نهاية 2016، ويعتبر هذا مؤشرا إيجابيا رغم تراجعها سنة 2017 حيث بلغت النسبة 51.14%، و يَظْهر هذا التباين خلال 2015، 2016، 2017، زيادة لحصة الودائع التي تم تجميعها من قبل البنوك في القطاع الخاص (مؤسسات وأسر وجمعيات)، حيث بلغت63.1%مقابل 59% في 2015كما كانت تقدر في 2014 و2013 بـ55.2% و 58.4%على التوالي وقدرت بـ 59.9% في 2017.

تحسنت لدى القطاع العام بـ 22.4% سنة 2017 مقابل انخفاض بنسبة 11.9% و 8.9% عام 2016 و 2015 على التوالي و25.3% في 2014 و 6.1% في2013 ومع ذلك تبقى حصة البنوك العمومية من إجمالي الودائع عالية جدا والتي نسبتها 85.8 في 2017 رغم تراجعها قليلا عن السنوات الماضية.

تظهر لنا نتائج الميل المتوسط للودائع البنكية أنّ هناك تذبذب وتناقص واضح في 2012 والمقدر 0.2 وهو دليل على نقص فاعلية البنوك الجزائرية في تحفيز الطلب على الودائع البنكية لكن الفترة 2013 و2015 تحسنت حيث انتقل من 0,2 إلى 0,5 مما يعكس ارتفاع فاعلية البنوك والتي قد تعود لتحسن معدلات الفائدة وأشكال الأوعية الإدخارية المعروفة رغم انخفاضها في 2017 إلى 0.48%.

كما عرفت نتائج الميل الحدي للإيداع البنكي تذبذبا وعدم انتظام، فدرجة استجابتها لتغير الناتج المحلي كانت ضعيفة خلال الفترة المحددة ماعدا سنتين 2013 و 2014 أين

عرفت تحسن واضح يعكس لنا استجابتها لتغيرPIBعند ارتفاعه، حيث وصلت إلى 1.22% و2,17% على التوالي، لكن سرعان ما شهدت انخفاضا كبيرا بنسبة قدرها 0.28% رغم أنّ الناتج انخفض بنسبة صغيرة جدا في2015بـ3.88%، وهذا بسبب التقلص القوي لودائع قطاع المحروقات بـ 41.1% ومع ذلك تواصل انخفاض الميل الحدي في 2016 إلى 0,23% رغم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.9% وهذا ما يحكي ضعف البنوك الجزائرية في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي لكنه ارتفع في 2017 إلى 0.71% نتيجة التحسن الذي عرفهPIB بـ1.6%أساسه التوسع في نشاط القطاع الصناعي والمقدر بـ 5.5% منPIB .

الفرع الثاني: معامل المرونة الدخلية للودائع البنكية:

يبرز لنا معامل المرونة درجة استجابة الودائع البنكية للتغيير الذي يحصل في الناتج المحلي الحقيقي، باعتباره أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي وإن كانت هذه الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة ويتم حسابه كالآتي:

وتعكس العلاقة:

$$\frac{\Delta \text{الودائع} / \text{الودائع}}{\text{PIB}/ \Delta \text{PIB}}$$

وتعكس لنا هذه العلاقة الطاقة الإيداعية للاقتصاد عموما، ومنها يمكن الحكم على الإيداع البنكي بأنّه يستجيب بصورة نظامية للتغيرات في الدخل الحقيقي إذا كان يفوق الواحد والعكس إذا كان أقل من الواحد وحسب الجدول الآتي[1]:

الجدول رقم (04): معامل المرونة الداخلية للودائع البنكية في الجزائر

السنـــــة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المرونة الداخلية للودائع	0.54	4	6	0.66	−0.5	1.45

المصدر: كبور نعيمة، مرجع سابق، ص340.

نلاحظ أنّ معامل المرونة متذبذبا وعرف ارتفاعا كبيرا سنتي 2013 و2014 أين وصل إلى 4 و6 على التوالي. لكن سرعان ما انخفضت إلى 0.66%و0.5% في 2015 و2016 على التوالي وهذا ما يفسر لنا عدم استقرار وعدم وجود اتجاه عام لحركة الودائع رغم التحسن الذي عرفه في 2017 والمقدر بـ 1.45، فهذا الضعف والتذبذب دليل على ضعف ارتباط الودائع البنكية بتغيرات الدخل الحقيقي من جهة وضعف دور البنوك الجزائرية في جذب المزيد من الودائع من جهة أخرى، رغم أنّ المنطق يقتضي أنتصاحب كل زيادة في الدخل في معاملات الأفراد مع البنوك،وأنّ نقص الخدمات البنكية عموما هو ما يعطي استنتاجا عن ضعف ومحدودية البنوك الجزائرية إلى جذب الودائع.

[1] كبور نعيمة، مرجع سابق، ص341

المطلب الثاني: قياس كفاءة البنوك الجزائرية في جذب الودائع

يرتبط هذا العنصر بمدى توفر الوعي البنكي لدى الأفراد والقطاعات الاقتصادية في إيداع أرصدتهم النقدية لدى البنوك واستخدام الشيكات البنكية في معاملاتهم الاقتصادية، ومنه لقياس كفاءة البنوك في جذب الودائع يلجأ ذوي الاختصاص إلى استخدام مؤشر نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي في إجمالي الودائع، فانخفاضها على الواحد يدل على أنّ البنوك تمثل القناة الصحيحة التي تتم من خلالها معظم المعاملات، كما تدل على قدرة البنوك التجارية في توظيف المدخرات المحلية لدى الأفراد أما إذا كانت أكبر من الواحد فهذا مؤشر على انخفاض كفاءة البنوك في جذب الودائع من الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، وهذا ما سنحاول توضيحه من الجدول رقم (04) الموالي:

الجدول رقم (05): مؤشر قياس كفاءة البنوك في جذب الودائع

الوحدة : مليار دينار

السنوات	حجم النقد المتداول خارج البنوك	إجمالي الودائع	النقد المتداول خارج البنوك / إجمالي الودائع
2012	2952.3	7238.0	0.4
2013	3204.0	7787.4	0.41
2014	3658.9	9117.5	0.4
2015	4108.1	9200.7	0.44
2016	4497.2	9078.9	0.49
2017	4716.9	10232.2	0.46

المصدر: إعداد الطالبتين إعتمادا على كبور نعيمة مرجع سابق، ص 344.

حسب الجدول أعلاه كل النتائج تدل على أن الوضع إيجابي حيث تتراوح بين 0.4 و0.46خلال الفترة 2012 و2017 كلها لا تتجاوز الواحد،لكن في الواقع لا تعكس فعلا ما يحدث داخل الجهاز المصرفي الجزائري، إذ تُعبر هذه النسبة على أنّ النسبة الغالبة من الودائع الموجودة في البنوك هي ودائع المحروقات التي أساسها المؤسسات العمومية خاصة وان الحجم الإجمالي للكتلة النقدية مقابلها الأساسي الاحتياطي الصافي من العملة الأجنبية التي مصدرها المحروقات والتي بلغ حجمها في بالدينار 1368.6 مليار في 2017، ومع ذلك تبقى النسبة المتداولة خارج الدائرة المصرفية معتبرة رغم انخفاضها إلى 0.46 مقابل 0,49 في 2016 وعدم استغلالها يضر بالاقتصاد، أضِف إلى ذلك هناك نسبة معتبرة من الودائع هي ودائع تحت الطلب التي يحق لأصحابها سحبها في أيّ وقت والتي تتراوح 50.17% و45.84% من إجمالي الودائع، ومنه يتضح لنا عدم وجود وعي مصرفي حقيقي لدى الأفراد والمؤسسات الاقتصادية نتيجة عدم ثقتهم في كفاءة أداء البنوك الجزائرية واقتصار نشاط هذه الأخيرة على تقديم خدمات محدودة وتقليدية.

وعليه يمكن القول أنّ فاعلية البنوك الجزائرية في تحفيز الطلب على الودائع البنكية منخفضة رغم التحسن الذي عرفته في الآونة الأخيرة.

ففي هذا الصدد ألزم بنك الجزائر من خلال مذكرتين لرفع العوائق المبالغة عن الزبائن في ما يتعلق بفتح الحسابات والإيداع والسحب والتحويل سواء بالعملة الوطنية أو العملة الصعبة لاسترجاع الثقة بين البنوك والأعوان الاقتصاديين.

وعليه واعتمادا على التحليل السابق والدراسات استنتجنا أنّ تقييم البنوك في جذب الودائع يعتمد على عدة مؤشرات التي يمكنها أن توضح مدى كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في جذب الودائع واستغلالها في تغطيه النشاط الاقتصادي وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي التي وضحناها بمعرفة وضع البنوك التي تميز بالتذبذب والضعف سواء في دراسة الميل الحدي والمتوسط للإيداع البنكي والمرونة الدخلية للودائع بالإضافة إلى أهمية الودائع في تغطية الائتمان الذي لم يكن له دور كبير في تحسين النمو الإقتصادي الحقيقي، كما حاولنا تبيين مدى انتشار البنوك لإيصال الخدمات البنكية لأكثر شريحة من السكان خاصة المنتجين عن غياب المنافسة بين البنوك التي تجعلهم لا يسعون لتحسين أدائهم.

المطلب الثالث:الصعوبات التي تواجه البنوك الجزائرية في جذب الإدخار

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض الصعوبات التي تواجه البنوك في تعبئة الإدخارات وكيف يمكن أن نحل هذه المشاكل[1].

الفرع الأول: معوقات تعبئة الإدخار في البنوك الجزائرية

أولا:عدم وجود إستراتيجية واضحة للبنوك التجارية الجزائرية في جمع الموارد الهائلة خارج القنوات المصرفية، مما يعني تضيع فرص استثمارية قد تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي؛

[1]كبور نعيمة، مرجع سابق، ص347

ثانيا:غياب واضح للتسويق المصرفي الذي يهدف للابتكار وأداء الخدمات وإيصالها للزبائن عن طريق منافذ مناسبة باستخدام وسائل الترويج المتاحة من أجل إرضاء الزبائن؛

ثالثا: ضعف المنافسة بين البنوك الناتجة عن هيمنة البنوك العمومية على التمويل والدور الضعيف للبنوك الخاصة في مجال الائتمان نظرا لتمركز الموارد المجمعة للمؤسسات الاقتصادية العامة في البنوك العمومية؛

رابعا:نقص الوعي المصرفي للأفراد وضعف الخدمات البنكية المقدمة الذي يتضح من خلال نقص الودائع داخل القطاع البنكي و الذي يقارب 05%، مما يؤثر على حجم القروض خاصة منها الطويلة الأجل؛

خامسا: عدم وجود الضمانات الكافية للمودعين لضمان ودائعهم، مما يضطرهم إلى الاحتفاظ بها خارج النظام البنكي؛

سادسا: عدم ارتباط الودائع البنكية بتغيرات الدخل الحقيقي، مما يعكس محدودية البنوك الجزائرية في جذب الودائع، رغم أنه من المفروض كل زيادة في الدخل تصاحبها زيادة أكبر في معاملات الأفراد مع البنوك،

سابعا:تشكل الودائع أهمية كبيرة في تغطية القروض لكنها عرفت تراجع في السنوات الأخيرة ونجد تقريبا معظمها متمركزة في المدن الكبرى، مما لا يتيح الفرصة لتمويل المشاريع المتواجدة في المناطق الأخرى وحرمان العديد من السكان من الاستفادة من الخدمات البنكية، حيث نجد أنّ لكل 62090 نسمة فرع واحد.

ثامنا: كما أن القروض الممنوحة ليست موجهة بالدرجة الأولى نحو تغطية احتياجات القطاع المنتج لرفع طاقته الإنتاجية والتي تتضح في ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي .

تاسعا: يُعّد إصدار نظام الصيرفة التشاركية من طرف مجلس النقد والقرض خطوة ايجابية يمكن أن تدعم التمويل لدى البنوك وتساهم في جذب الودائع، خاصة إن دخولها حيز التطبيق قد بدء يعطى تأثير، حيث انتقلت نسبة القروض البنكية إلى إجمالي الودائع من 201.5% في نهاية 6902 إلى 301.3% في نهاية سبتمبر 6902.

عاشرا: سيطرة شبه كلية للقروض المباشرة على تمويل الاقتصاد بـ89.2% نظرا لغياب أسواق مالية متطورة، مما أضعف إمكانية السعي للتنويع و تطوير الخدمات البنكية.

ولذا أردنا أن نضع بعض الحلول المقترحة والتي تتمثل في مايلي :

الفرع الثاني: بعض الحلول المقترحة

أولا:ضرورة الاهتمام بالتسويق المصرفي الذي يساهم في تحقيق الربحية والسيولة والأمان، مما يكفل نمو الموارد في البنوك وزيادة حجم القروض التي يجب أن توجه نحو الاستثمارات في الأوراق المالية بالدرجة الأولى وابتكار خدمات جديدة لإرضاء الزبائن؛

ثانيا:إنشاء نظام ضمان الودائع الذي يضمن للبنوك درجة كبيرة من الاستقرار في الودائع وجذب المزيد منها، ويعطي ثقة للمودعين وينمي الوعي الادخاري لديهم؛

ثالثا: إقامة وحدات بنكية صغيرة الحجم تابعة للوحدات البنكية الكبيرة، مما يضمن إيصال الخدمات البنكية المتنوعة إلى أماكن تواجد العملاء من خلال تطبيق أوسع لسياسة الانتشار الجغرافي؛

رابعا: العمل المشرك بين البنوك عامة وخلق فضاء للمنافسة التي تمكنهم من تحسين الخدمات البنكية ومنه استقطاب أكبر للودائع واستغلالها؛

خامسا: تبني استراتيجيات لجذب الودائع من بينها إستراتيجية المنافسة السعرية والمنافسة غير السعرية حتى تضمن تجميع أكبر للودائع؛

سادسا: تعزيز التعامل بصيغ التمويل الإسلامي من أجل جذب الودائع المتداولة خارج الجهاز المصرفي واستقطاب الزبائن الذين يتفادوا التعامل بالربا، وضع إطار قانوني خاص بها لضمان نجاحها.

خلاصة الفصل :

سمح لنا هذا الفصل بالتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك من خلال استعراض نشأته ومهامه وأهدافه ودراسة الهيكل التنظيمي له، وتطوره والتعرف على أساليب تعبئة الإدخار لديه، وذلك من خلال الدراسة لأحد وكالاته وهي وكالة عين بوسيف، فقمنا بالتعرف عليها ودراسة الهيكل التنظيمي لها، وكذا الأساليب المتبعة في تعبئة المدخرات فيها كما لاحظنا أنّه هناك عدة وسائل تقدمها الوكالة لتجميع المدخرات وهي ودائع لأجل وحسابات جارية ودفاتر توفير بالفائدة وبدون فائدة.

وسمح لنا هذا الفصل أيضا بالتعرف على البنك الوطني الجزائري، وذلك من خلال استعراض نفس العناصر التي استعرضناها في البنك السابق، من خلال دراستنا لأحد وكالاته المتواجدة في تراب الوطن وهي وكاله المدية(26)،فقمنا بالتعرف عليها ودراسة الهيكل التنظيمي لها وكذا الأساليب المتبعة في تعبئة المدخرات فيها كما لاحظنا أنّ هناك عدة وسائل تقدمها الوكالة لتجميع المدخرات وهي لأجْل الحسابات. ومن خلال إجراء هذه الدراسة تبين لنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية نجح في تجميع قدر أكثر من المدخرات وذلك بالاستعانة بإحصائيات ومبالغ الودائع المتواجدة في وكالته 856خلال عدة سنوات.

وكذلك ومن خلال دراستنا لكفاءة وقدرة البنوك في جذب الإدخار فقد لاحظنا عن وجود ضعف كبير في نشاط التعبئة، وذلك للصعوبات التي تواجه البنوك في تعبئة الإدخارات، كما قمنا بإعطاء بعض الحلول لتحسن قدرة البنوك الجزائرية عامة في نشاط التعبئة وكسب ثقة الأفراد.


خاتمة

تطرّقنا في دراستنا هذه إلى البحث في الإشكالية المتمثلة في مدى قدرة وكفاءة البنوك الجزائرية في جذب الادخارات، والتي تمثل بمختلف مصادرها الداخلية والخارجية، الاختيارية والإلزامية، فرصة هامة أمام الإقتصاد بمؤهلاته التنموية.

فإذا كان الإدخار هو المورد الأساسي للاستثماروالاستثمار عماد التنمية، فإن قوة الترابط بين الأطراف الثلاثة يتوقف على مدى كفاءة الجهاز المصرفي في ممارسته لنشاط التعبئة.ولهذا نجد البنوك تتسابق على تجميع أكبر قدر ممكن من الودائع الإدخارية، مما يخلق اختلاف في مستوى التعبئة بين البنوك، ومن أجل الإجابة على إشكاليتنا المطروحة قمنا بدراسة واقع الإدخار في البنوك الجزائرية من خلال تقديم عرض شامل للإدخار،مع توضيح أهمية الدور الفعال الذي تؤديه البنوك في تعبئته، لنختم دراستنا بتحليل وتقييم واقع التعبئة في البنوك الجزائرية، معتمدين في ذلك على دراسة مؤشرات الكفاءة.

لنتوصل في النهاية إلى مجموعة من النتائج كانت بمثابة إجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة وهي أنّ:البنوك الجزائرية لا تزال بعيدة كل البعد عن مستوى الكفاءة المطلوب لممارسة نشاط التعبئة، بدليل الأموال الطليقة في الإقتصاد والتي لم تنجح في جذبها.

أولاً-اختبار الفرضيات:

1. من خلال ماتناولناه في الفصل الأول حول المدخل النظري للادخار، اكتشفنا وجود اهتمام كبير له (علميا أو ميدانيا)، وأنّ هناك عدة قنوات لتعبئته؛وهو ما يؤكد على **صحة الفرضية الأولى** التي مفادها "**يُمثّلالادخارمتغيرنقديمهمفيالاقتصادياتالمعاصرة**"؛

2. رأينا من خلال دراستنا أنّجميع البنوك تعتمد بشكل رئيسي على الودائع المصرفية لتمويل نشاطاتها، مما يؤكد **صحة الفرضية الثانية** التي مفادها "**تسعى البنوك لتفعيل أوعيتها قصد تعبئة أكبر للادخارات**"؛

3. من خلال الجانب التطبيقي، تأكّد اعتماد وكالتا البنكين BNAو BADR على الإستراتيجية السعرية وغير السعرية في عملية التعبئة، وهناك جهود تبذل، كما تعكسها المؤشرات الخاصة بذلك. لكن تبقى الوكالتان بحاجة لجهود أكثر، وهو ما يثبت **صحة الفرضية الثالثة** التي مفادها "**رغم الجهود التي يبذلها بنكا عينة الدراسة في تعبئة الادخارات، تبقى النتائج المحققة متواضعة**".

ثانياً–النتائج :

1_ يعتمد البنك الوطني الجزائري على سياسة المنافسة غير السعرية والتي تَميّز فيها عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من خلال تفعيله لخدمات جديدة توافق الاحتياجات الحالية للمجتمع الجزائري، كخدمة القرض الحسن في سبيل الحج والتي أكسبته المزيد من العملاء (الحجاج) بالإضافة إلى إطلاق الاستثمار الإسلامي منتصف سنة 2022.

2_ أدت الاستراتيجيات المتبعة في كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة عين بوسيف) والبنك الوطني الجزائري(وكالة المدية) إلى تنمية نشاطهما وكسب المزيد من العملاء، مع تفوّق البنك الوطني الجزائري في ذلك؛

3_ تسعى البنوك الجزائرية من خلال جمع المدخرات في شكل ودائع واستثمارها في شكل قروض إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية؛

4_ يعتبر حجم الودائع المصرفية المحدد الرئيسي لمدى توسع نشاط البنوك التجارية باعتبارها المورد الرئيسي لها والذي تعتمد عليه في القيام بوظيفتها الأساسية وهي الإئتمان المصرفي؛

5_تعتبر الإستراتيجية غير السعرية السياسة الأمثل لجذب الودائع المصرفية من مختلف الفئات، حيث يمكن للبنوك ابتكار خدمات جديدة وفقا لإمكانياتها وحسب الاحتياجات الحالية للعميل، وهذا عكس الإستراتيجية السعرية أين تكون البنوك مقيدة من طرف البنك المركزي في فرض معدل الفائدة على الودائع المصرفية؛

6_ ساهمت مختلف وسائل الإعلام والاتصال بنسبة كبيرة في تسويق الخدمات والمنتجات البنكية بتعريفها للمزايا التي يمكن أن يستفيد منها أصحاب الحسابات البنكية.

7_ توجد عدة عوامل تؤثر سلبا على نشاط التعبئة بالجهاز المصرفي الجزائري ونذكر منها:قلة الوعي المصرفي؛ ضعف انتشار البنوك؛ نقص استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات بالإضافة إلى ضعف المنافسة في القطاع المصرفي بسبب استحواذ القطاع العام على جزء هام من النشاط الاقتصادي.

ثالثاً-الاقتراحات:

بناءً على ما أقّرته النتائج نتقدم ببعض التوصيات أملا منا أن تحظى باهتمام أصحاب القرار والتي نوجزها فيما يلي:

1)يتطلّب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية العمل على تنويع ودائعه حتى لا يتعثر بتعثّر الموسم الفلاحي؛

2) يجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ابتكار خدمات مصرفية جديدة كالصيرفة الإسلامية ولما لا يقتدي بالبنك الوطني الجزائري بعد نجاحه في استقطاب عدد هائل من العملاء الطالبين لهذا النوع من الخدمة.

3) لابد للبنك الوطني الجزائري مواصلة ابتكاره لخدمات جديدة توافق متطلبات العميل بعدما أثبت نجاحه في تطبيق السياسة غير السعرية.

4) تحديث وتبسيط الخدمات والمنتجات بما يتوافق مع رغبات المدّخرين؛

5) التوسع في الخدمات التي تقوم على أساس الأرباح خاصة بعد إثبات بعض التجارب لنجاحها؛

6) الاعتماد على التسويق المصرفي؛

7) ابتكار خدمات توافق المعتقدات الدينية التي تجنب الأفراد التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا وذلك لجذب الأموال المكتنزة بسبب هذه المعتقدات.

رابعاً-آفاق البحث:

نظراً للأهمية البالغة لتعبئة الادخار المحلي، ودور البنوك في ذلك؛ فإننا نرى ضرورة توسيع الاهتمام به مستقبلاً بشكل أوسع-سواء على مستوى طلبة التدرج او طلبة الدكتوراه.

ونقترح المواضيع التالية:

1-دراسة مقارنة لكفاءة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في تعبئة الادخار المحلي؛

2-دور الصيرفة الإلكترونية في توسيع أوعية تعبئة الادخارات؛

3-استخدام الابتكارات المالية في رفع كفاءة البنوك لتعبئة الادخارات؛

4. دراسة تقييمية لدور الادخار المحلي في رفع مستوى الاستثمار.

قائمة المراجع

I.المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. العبيدي إبراهيم عبد اللطيف، **الإدخار مشروعيته وثمراته، الإمارات العربية المتحدة**، ط1، 2011،

2. كبير مولود، **واقع الإدخار في الجزائر** ،ط05، الجزائر، 2009، ص 18.

3. مهرة علي، **الإدخار ودوره في التنمية**، دار المنشورات الثقافية، دمشق، 1998،

ثانيا:الأطروحات والرسائل:

1. باية خديجة، **دور البنوك في تعبئة الإدخار دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية**، مذكرة ماست، تخصص نقود بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، دامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2009،2010،

2. بودربالة فايزة، **إشكالية تحويل الإدخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر(2014/2000)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود بنوك مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015،2016؛

3. خلادي إيمان نور اليقين، **دور الإدخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير غير منشورة،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3؛ 2011،2012

4. رجم نور الدين، **دور سياسة الترويج في تسويق الخدمات المصرفية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، سكيكدة 2008/2009،

5. طوبال أحلام، بن زينب ياسمينة، **دور البنوك في تمويل قروض مشاريع المؤسسات المتوسطة والصغيرة** ،مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي بنكي،قسم العلوم الاقتصادية جامعة يحي فارس المدية، 2018،2019،

6. عمران سليمان، **دراسة قياسية للعلاقة السببية بين الإدخار والاستثمار في الجزائر للفترة (1990-2014)**، مذكرة ماستر، في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم بواقي، 2015،2016.

7. فؤاد محفوظي، **الإدخار ودوره في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018،2019؛

8. ملال محمد طارق، **أثر جباية الإدخار على استثمارات الدول النامية حالة الجزائر في الفترة (2003-2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013،2014، ص49.

ثالثا: المجلات العلمية والدوريات

1. أوصغير الويزة،**استراتيجيات جذب الودائع في البنوك الجزائرية وأثرها على نشاطها**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد15، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2018،

2. بربري محمد أمين، **العوامل المؤثرة على الإدخار العائلي في الجزائر**، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 10-2014، جامعة شلف،

3. بن بوزيد سليمان، **النمذجة القياسية لتأثير حجم الودائع الإئتماني للبنوك التجارية2002-2015**، مجلة حقوق والعلوم الإنسانية،دراسات اقتصادية، العدد27(01)، جامعة بوزيان عاشور،الجلفة،

4. بودراع أمنية، زيد أيمن، **دور الصكوك الإسلامية في تعزيز كفاءة الأوعية المصرفية لتعبئة المدّخرات العائلية**، مجلة آفاق علوم الإدارة و الإقتصاد،العدد 02،الجزائر،2021،

5. خضراوي سلاطنية ساسية، **محددات الإدخار العائلي في الدول النامية**، مجلة دون ذكر العدد، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة،

6. عبد القادرزيتوني، **تقييم كفاءة الأوعية المصرفية الجزائرية في دعم وتحفيز السلوك الإدّخاري لدى القطاع العائلي للفترة 1995_2016**، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، العدد 02، الجزائر،2019،

7. عبد القادر زيتوني، **تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999-2009**، مجلة الباحث عدد11-2012، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية الجزائر،

8. عبد الكريم، بلال بوجمعة، **تقييم أثر الإئتمان المصرفي على حجم الإدّخار المصرفي في الجزائر للفترة 2000،2016**، مجلة التكامل الاقتصادي،العدد 02، جامعة أدرار، 2018

9. كبور نعيمة، **تقييم أداء النشاط الإئتماني للبنوك التجارية في الجزائر**،مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد02،2019

10. نوي طه حسين، حديدي آدم، **دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة و الربحية لدى البنوك التجارية الجزائرية**، مجلة البديل الاقتصاديالعدد 05، جامعة الجلفة، الجزائر،

رابعا: المواقع الإلكترونية:

1. موقع انترنيت، **معوقات الإدخار الأسباب والحلول**، هندسة المال، https://caramellaapp.Com، تاريخ الإطلاع:

2. www.badr-bank.net
3. www.bna-bank.net

خامسا: الوثائق

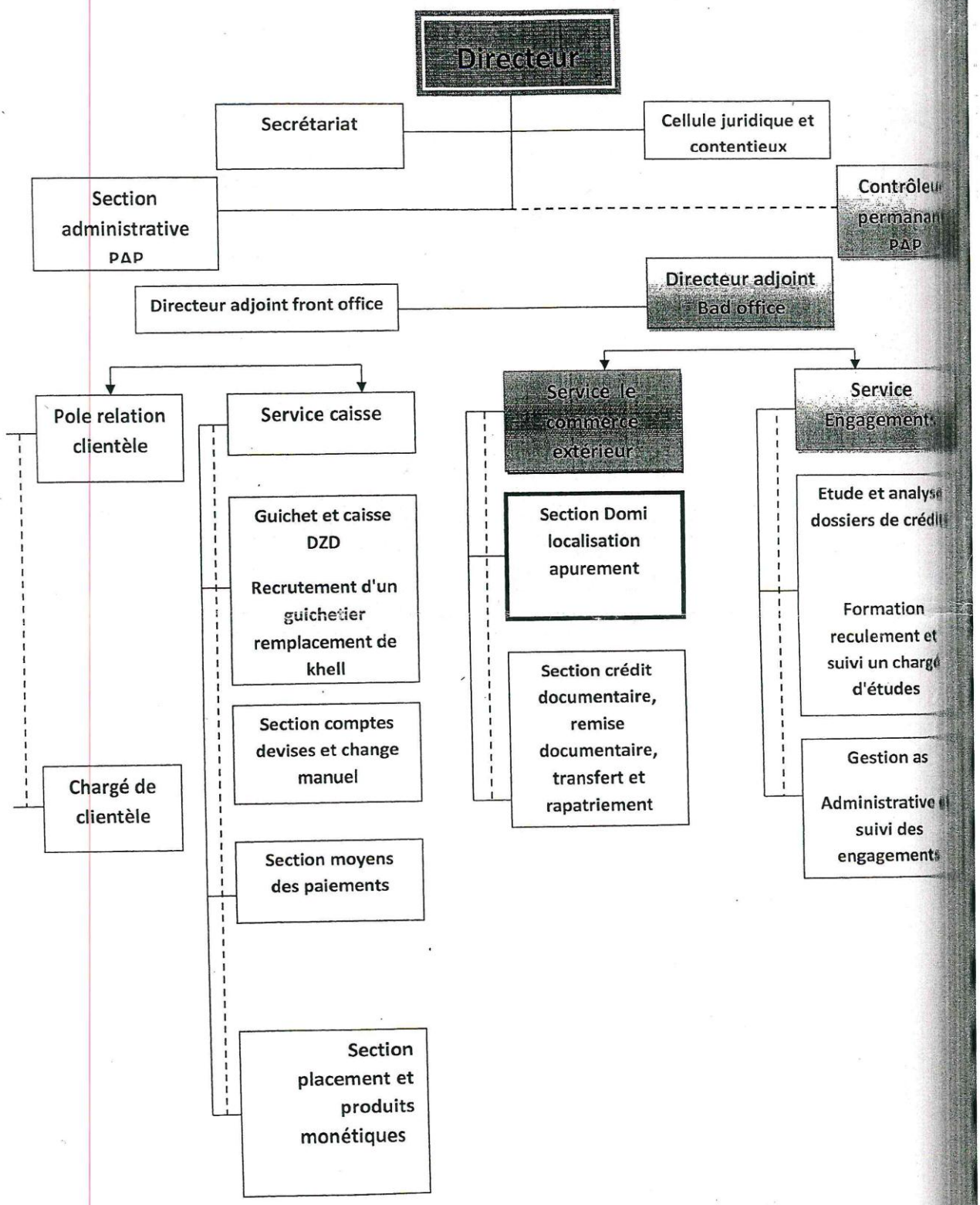
1. وثائق مقدمة من بنك الوطني الجزائري وكالة المدية (26)،
2. وثائق وكالة عين بوسيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،856.

سادسا: المقابلات الشخصية

مقابلة مع نائب مدير الوكالة وأمال بن شعبان المكلفة بخدمة الزبائن في المكتبيوم: 2022/06/07؛

مقابلة مع المسؤول بخدمة الزبائن يوم: 07-06-2022،بنك الوطني الجزائري.

ملاحق



الشكل رقم_3 الهيكل التنظيمي لوكالة المدية _ BNA



بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
Bon N° 352595 السند رقم :
DA 500.000 دج :
Agence : الوكالة :
Ordre : لأمر :
Date Emission : تاريخ الإصدار :
Date Echéance : تاريخ الإستحقاق :

رقم N°	الأجل Termes	الفوائد Intérêts dus	تاريخ الدفع Date de paiement	إمضاء Signature
1				
2				
3				
4				
5				
6				
7				
8				
9				
10				

تاريخ تسديد السند
Date de remboursement du bon .....
إمضاء
Signature

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

سند صندوق
BON DE CAISSE

N° 352595 رقم

500.000 DA

A la date du ..... في .....

La BADR paiera la somme de CINQ CENT MILLE DINARS يدفع بنك الفلاحة و التنمية الريفية مبلغ خمسة مائة ألف دينار

A l'ordre de ..... لأمر .....

مكان الدفع
LIEU DE PAIEMENT

الطابع
TIMBRE

في .....

مدير الوكالة
LE DIRECTEUR D'AGENCE

ملاحظة : عند أجل الإستحقاق يصبح المبلغ قابلا للدفع بمجرد الإطلاع على السند و لا تترتب عليه أية فائدة
N.B : A l'échéance, le montant sera considéré comme remboursable à vue et ne générera aucun intérêt

Imp. BADR Ti - 96

شركة مساهمة برأس المال 33.000.000.000 دينار جزائري
ت.ب.تجاري رقم 00 ب 0011640 المقر الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش - الجزائر

القسيمة 6
القسيمة 7
القسيمة 8
القسيمة 9
القسيمة 10

109

(3)

Procédure
de mise en place du produit monétique
carte « TAWFIR »

Annexe : 01

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BADR

DEMANDE DE CARTE BADR « TAWFIR »

GRE :
A.L.E :

Date : ...../...../.....

Je, soussigné(e), Mr, Mme, Mlle ..... sollicite la banque de l'Agriculture et du Développement Rural pour l'octroi d'une carte BADR « TAWFIR » sur mon compte épargne LEB :

☐ A mon nom ☐ Au nom du porteur ci-après

Mr, Mme, Mlle .....
Nom : .....
Prénom : .....
Adresse : .....
Profession : .....
N° de compte épargne : .....
N° de compte de chèque à débiter lors d'un virement : .....

Date et signature du titulaire de compte	Signature du bénéficiaire	Signature du directeur d'agence

(*) : Le porteur de la carte TAWFIR ne peut effectuer d'opérations de retrait déplacé par livret.

Document confidentiel. Reproduction non autorisée interdite

Elaboré et vérifié par :	Contrôle de diffusion :	Réf. Décision Réglementaire
Direction Générale adjointe chargée de	Direction de l'Organisation	